





1

1



عصم و منبه

٢١



٤٠٠

٤٠٠

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kisn.	AMCA ZADE
Veni	HÜSEYİN PA
E-ki Kütüphanesi	400







[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

بدل شد خدمت سینه  
فرستاد به نام و  
و در آن

(دوم)  
 دره افسانه  
 بنی بینه و افسانه  
 از قلم هادی  
 لا براد علی قلام  
 محمد راسخ

وَقَدْ نَزَّاهُ عَنْ كُلِّ مَحْضٍ وَنَبَذَهُ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَلِكْ إِلَّا عِلَاقٌ وَأَنْفِاسٌ وَمَوْتٌ

وہو

[illegible]

بعضه البسته بنات من الحصى فطهرتها بعد وجعها  
من الحصى فطهرت لها بالبرق والورق بين السنين  
ما فيها سدان في العنقه حب الشبه الكسوف على النية  
حبته فكم فيما ذكر عنه بنم

فما يكون العنى على الاول المفردة لنفسه  
وعلى الثاني المقدم للطلاب وتوهمه  
فما يلزم حصوله وكفص على منتهى الدال على كونه  
الحق قد سره دالة على كونه هو من  
قد لا يعنى في الموضوعات كذا عند  
والما حصل من هذه الخصيل العلم في  
على جميع ما هو معاني في الاول في الاداء والاعمال في  
التقصير وليس تعلم المقصود غير العلم في اطلق  
وما مقصود العلم في المقصود قد سره  
او المقصود الذي لا يعلم

[illegible]



على جميع ما يذكرفه مما يعين فيها هو المقصود وليس يعلم ان كان له  
 وهذا عرف ان مقدمة الكتاب لا يقتضئ الدال على مقدمة العلم  
 كاشفة عن كلام المحقق واستدراك الناظرين وكلامه ان الكتاب

۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

تتمثل على المقدمة فذا يكون في غير العلم واما بجنب طائفة من كلامه  
قدت امام الحق لا شفاع برا فيه اصطلاحا لوضع تلك النقطة  
هذه المزعوم على ما حققه العلامة الشفاداني قدس سره من حيز  
لا يخفى عليك ان هذا التفسير ضاوق على اجزاها والتفسير  
لتجميع ان يقال طائفة من كلامه قدت امام المفردة التي على  
جميع ما ذكره مما يستغفر عنه وقرئ من تحقيقه لما على

و  
و  
ال  
بن  
ف

بفهم

الحكمة بالبر

الصدق والضيق  
الآن ان قال  
المرحوم الصغير

تحقيق العلامة بمعنى واحد في كل كتاب بخلاف تحقيق السيد  
الذي لا يسمى مقدمة لوم <sup>في</sup> الكتاب بل على تحقيقه بخلاف تحقيقه  
الذي لا يبعد ان يرتجى تحقيق العلامة الا ان ما قال العلامة ان مقدمة  
العلم ما يوقف عليه <sup>في</sup> الشرع في العلم وما يستفاد من مقدمته ان  
يوقف عليه الشرع نتيجة عليه ان مقدمة العلم لا يلزم ان يكون مو  
فأعليه الشرع بل التحقيق انما ما بعين في تحصيل الفن كما سبق

[illegible]

لا قريب ان يقال المقدمة تطلق على طائفة من الالفاظ قد  
 ام المقصود لينفع به فيه فان كان المقصود كتابا فالمقدمة مقدمة  
 كتاب وان كان بابا فالمقدمة مقدمة الباب وان كان فصلا  
 مقدمة مقدمة الفصل فلا يحتاج الى القول باستعمال المقدمة  
 مقدمة الكتاب وبين مقدمة الباب بل يكون له معنى  
 حد يختص به اريد في كتابه مقام بالاضافة هذا هو المختص

٤  
 المصنف فاحفظه فإنه الحق فالمقدمة في هذه الرسالة  
 ما يعين في فهم العالم من المقاصد ان كان المراد منها المعاني  
 او الدال عليه على الأقوال المتباينة ان كان المراد من  
 الألفاظ لان المقاصد المذكورة فيها اما معرفة المعنوية  
 الاصطلاحية لعده من الألفاظ التي يصح على مدلولها في  
 العلوم  
 العزلة في من مادي تلك العلوم وما فيها من انما  
 ما يعين في فهم العالم من المقاصد ان كان المراد منها المعاني  
 او الدال عليه على الأقوال المتباينة ان كان المراد من  
 الألفاظ لان المقاصد المذكورة فيها اما معرفة المعنوية  
 الاصطلاحية لعده من الألفاظ التي يصح على مدلولها في  
 العلوم

الموضوعات للمباحث الخفية في منزلة المبادي لم يفسر  
بلا محض وأما معرفة وضع ما يصدق عليه ذلك المعنى  
على وجه الأجمال فانه يعرف منه مثلاً ان كل اسم الانسان  
وضع للمشار إليه المستحقين اليقين بخصوصه أي مشار إليه  
كان فهو بعض من علم من اللغة ان جعل بيان معاني اللفاظ  
مطلقاً وظيفته من كيف وقد من في كنه وضع اللفاظ على

وجه الاجمال يقال كما فيه الجيم والتون ومن مباديه لو حشر  
 من اللغة بمعرفة الاوضاع تفصيلا مختصا لما هو الشايع لان  
 فاما تصوير امور الجاهل بالية من اللغة على وجه يناسب احكامه  
 ثم رعاية جانب المعنى يقتضي ان يكون المقدمة مبتدأ  
 خبر محذوف اي المقدمة هذه المعاني المذكورة من الاحكام  
 وما يتعلق بها الى التقسيم او الالفاظ الدالة عليها وجانب المعنى

يدل على السمع  
 لان الشايع ان من اللغة تفصيلا  
 اوضاع تفصيلا خلافاً لهذه الوسائط ١٢

مستوفى عاقل  
 الخليل

اللفظ يستدعي ان يكون الخبر من الإلحاق المذكور فيكون  
الحكوم به انفسا او المتاني المذكور في الإلحاق بجهاد  
لكن يكون افادة المتاني التي هي المقاصد بالذات على سبيل



السبع ومليك بخواله المعنى وأن يجوز لك الى زيد تكلف  
 في تضييق اللفظ في اللغة التي من القم لا التي مطلقا  
 كايونهم من لفظ التي الذي لا يجوز صرح به في الاستعمال  
 فالمناسبة بين المعنى ومعناه الاصطلاحية قوية وهو  
 ما من شأنه ان يلقطه الانسان من هذه الحروف وما  
 يتركب منه او في حكمه الذي هو وقوعه مستداليا وموطونا  
 عليه ومن اطلق او ما في حكمه دخل في تعريف  
 الحركات الاعرابية لكونها في حكم الحرف وما يتركب منه في  
 افادة المعنى قال الشيخ ابن الحاجب اذ في ما يطلق عليه اللفظ  
 حروف واحد دخل فيه الدوال الاربعة لذلك الا ان يقال  
 اطلاق الحكم في كلام النحوي يعرف الى الحكم الاعرابي وما  
 يناسبه والمراد باللفظ جنسية من غير تقييد بالموضوع ادبائي  
 عنه فاقوله قد وضع اذ ما يتعلق بالوضع هو اللفظ لا اللفظ  
 الموضوع فاما ان المراد اللفظ الموضوع لانه اللفظ المعبر  
 للموضوع للبحث يخرج الى التأويل وما جعل دليلا لا يصح القول  
 اذ البحث هنا ليس من اللفظ في التحقيق بل عن الموضوع اذ معرفة  
 اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد لا آتية في التقسيم ومما يتركب  
 الجان المقصود بالبيان هو الوضع لا اللفظ قوله فالوضع كلي و  
 الموضوع له مشخص والتعبير بالمضارع عن الوضع المتحقق للنظر  
 الى تأخره عن اللفظ كما قيل او عن المعنى كما نقول وفي قوله قد  
 بوضع دون ان يقول اما ان بوضع استغرابا بوضع لا

ان سواد كان محض  
 كايونهم من لفظ التي الذي لا يجوز صرح به في الاستعمال  
 فالمناسبة بين المعنى ومعناه الاصطلاحية قوية وهو  
 ما من شأنه ان يلقطه الانسان من هذه الحروف وما  
 يتركب منه او في حكمه الذي هو وقوعه مستداليا وموطونا  
 عليه ومن اطلق او ما في حكمه دخل في تعريف  
 الحركات الاعرابية لكونها في حكم الحرف وما يتركب منه في  
 افادة المعنى قال الشيخ ابن الحاجب اذ في ما يطلق عليه اللفظ  
 حروف واحد دخل فيه الدوال الاربعة لذلك الا ان يقال  
 اطلاق الحكم في كلام النحوي يعرف الى الحكم الاعرابي وما  
 يناسبه والمراد باللفظ جنسية من غير تقييد بالموضوع ادبائي  
 عنه فاقوله قد وضع اذ ما يتعلق بالوضع هو اللفظ لا اللفظ  
 الموضوع فاما ان المراد اللفظ الموضوع لانه اللفظ المعبر  
 للموضوع للبحث يخرج الى التأويل وما جعل دليلا لا يصح القول  
 اذ البحث هنا ليس من اللفظ في التحقيق بل عن الموضوع اذ معرفة  
 اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد لا آتية في التقسيم ومما يتركب  
 الجان المقصود بالبيان هو الوضع لا اللفظ قوله فالوضع كلي و  
 الموضوع له مشخص والتعبير بالمضارع عن الوضع المتحقق للنظر  
 الى تأخره عن اللفظ كما قيل او عن المعنى كما نقول وفي قوله قد  
 بوضع دون ان يقول اما ان بوضع استغرابا بوضع لا

هذا ما يبيد طوي  
 وكلمات الاعراب  
 لا تارة اعراض في حرف  
 وهو ما

في كونه مرفوعا  
 او منصوبا  
 او مجرورا واللفظ  
 هو حكمه

مخرج  
 المخرج  
 بيمينه

في كونه مرفوعا  
 او منصوبا  
 او مجرورا واللفظ  
 هو حكمه

بدون الوضع  
 في كونه مرفوعا  
 او منصوبا  
 او مجرورا واللفظ  
 هو حكمه

لا يخفى في المذكور ونستوفي تلك الاقسام والوضع  
 لغة جعل الشيء في جنس وكانه لا يستلزام نسبة المعنى الى  
 صطلحي وضعه بقصور المعنى بصورة المجازي كما جعل  
 المعاني ظروفا لا لفظا فاقبل الكتاب في كذا والباب  
 في كذا واصطلاحا مشتركة بين معينين احدهما تعيين شيء  
 بآراء المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع لمعناه المجازي وتأثيرها  
 تعيين الشيء للدلالة على معنى نفسه وعلى هذا الاوضع المجاز  
 فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة الثاني الحق  
 التقاد الذي في شرح التلخيص كذا يستفاد من التلويح ان خروج  
 تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون بقيد الدلالة  
 وان قيد نفسه لغوا فحق فيه ان تعيين المجاز لمعناه  
 ليس للدلالة اذ الدلالة حاصلة بالقرينة سواء كان هذا  
 التعيين اولا في كلامه متاف ويكفي التفتي عنه بان  
 لا مانع من عدة اسباب دلالة شيء على شيء الا ان  
 الدال بالالتزام او وضع للدلول لا التزامي كان له  
 سببا دلالة ولا ينبغي كون هذا الوضع للدلالة حصولا بدو  
 فادع عين اللفظ لمعناه المجازي صادر هذا التعيين سببا للدلالة  
 فلا مانع من كون هذا التعيين تلك الدلالة في كونه  
 في التلويح ان تعيين المجاز ليس لتحصيل اصل الدلالة فان  
 اصل الدلالة حاصلة من غير تعيين فهو لتحصيل نوع من  
 الدلالة وهو الدلالة المعينة في طريق الافادة والاستفادة

في الاستعمال

وذلك لانه لا يسمى المعنى الاصطلاحي الذي هو  
 تعيين شيء لشيء وضعه وهذه النسبة  
 استلزامت بقصور المجاز حيث وقع موقع  
 المجاز في الكتاب كذا

قوله تعيين الشيء اي تعيين الشيء المعنى  
 لاجل الدلالة على ذلك المعنى بقرينة  
 بدل عليه قوله ان تعيين المجاز  
 لمعناه ليس للدلالة

قوله في كلامه متاف اي حيث خرج في شرح  
 التلخيص ان نفسه للدلالة وفي التلويح للدلالة  
 وحاصل التفتي هو المراد بما في شرح التلخيص ان  
 تعيين المجاز لمعناه لاجل الدلالة المعينة  
 وبما في التلويح هو ان تعيينه لمعناه  
 ليس لاجل الدلالة

فاذن في الانسان الضابط ايضا كان  
 كونه لازم ما وضع له والناسي احدها  
 في كونه تاما وضعه



وهي الحاصلة بالنسبة لاجل ذلك المدلول بخلاف  
 يعني الحقيقة فانه لتخصيص اصل الدلالة غالبا وقد  
 يكون لتخصيص الدلالة المعينة دون اصلها كما اذا  
 عين لفظ بنفسه للازم الموضوع له او الجزئية فان الدلالة  
 كانت حاصلة بدون هذا التعيين ومما ينبغي ان يشبه عليه  
 انه است العلامة الثاني فذكر في التلويح الوضع المجاز  
 وتامها فائدة جلية والتميز في شرح المصاحح حيث قال لم  
 يثبت من يوثق به القول يكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه  
 لا يثبت من اعيان العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع  
 الحقيقي ولم يشبهه لاسرطاعه استرطاع القرينة ولا بعد كل  
 البعد ان يوفق بين **ك** لا يثبت بوقوعها في العليين والوضع  
 بهذا المعنى الثاني هو المسترور ويدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية  
 واعتبار اشراك اللفظ وانفراد وازاد في الالفاظ و  
 نبأ بها الى غير ذلك وما ذكره موافق لما ذكره سيد المحققين في  
 حاشية شرح المطالع ان الوضع مشترك بين معنيين يعني اللفظ  
 بازاء المعنى ويعني اللفظ بازاء المعنى بنفسه فبه ان هذا التفرع  
 لقسم الوضع اي وضع اللفظ كما يستفاد من كلامهم في غير موضع  
 ثم معرفة الوضع لتخصيص بعينه وفيه خلافا للموضوع الخاص  
 ووصفا مستحصا على ما يستفاد من بيان المصنف في التلويح انما استأثر  
 مقدمة لما هو المقصود من الرسالة اعني التلويح لتوقف معرفة القامير  
 واسم الانسان والحرف والموصول على وجوه صورها المعروفة

علاقة الجزئية والسببية  
 لا تختص علاقة  
 غير

فقد علمنا ما يتبادر متعلق بالبيان  
 ويعلم من التلويح وهو ظاهر

مقالات بالخط  
 منقول من النسخ  
 بالخط

بها عليه ولما لم يكن لغزها من اقسام الوضع مدخل في معرفة  
 ما سباني من المقاصد اقتصر عليها اذ الوضع اقسامه العقلية  
 اربعة **ثالثا** الوضع الامر **كل** ملحوظ بعينه او بما  
 يساق به او بما هو اعم منه بشرط ان لا يشاركه في ذلك الوضع  
 غيره ويسمى وصفا عاما للموضوع له عام كوضع الانسان  
 لمعروفة ولا مدخل له في معرفة ما سباني كما سبنا كلف  
 ما يعرف هو الوضع لمعروف ملحوظا بالخص او مبين لمعروف  
 مستغرة ملحوظات بامريين او احض لم يوجد وما ذكرنا  
 ظهور ان ما قبل القسم الاول يشارك الثالث في انه  
 لا يتعلق به غرض فيما هو المقصود الا انه لما غرضه بمشاركته  
 الثاني في شخص المعنى تعرض له لمزيد توضيح صاحب كلامنا  
 العقل عن المفصل على ان الثالث ايضا يشارك الثاني في  
 اعتبار الامر العام فالغرض له يوجب مزيد توضيح شيئا  
 فالغرض الاول لذلك الغرض ووجه ترجيح وفي الخواشي  
 الشريفة الشريفة ان **كون** الوضع خاصا للموضوع  
 له لتخصيص لان الشخص لا يمكن ان يلاحظ به كلما وقد  
 ايقنا الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع ان  
 يلاحظ **كل** بالشخص لا بد على استحالة الوضع الحاضر  
 الموضوع له العام اذ يقع ان **يكون** الاخصر  
 الذي لوحظ به الاعم غير مشخص على ان الامتناع المذكور  
 مم وكيف لا وفد جوز قدس سر كون الاخصر معرفة للاعم

استدلال  
 من النسخ  
 بالخط

مثلا ان يلاحظ مفهوم الحيوان  
 بالانسانية ووضع لفظ الحيوان له

ويمكن ان يقال لما شارك الاول الثاني في شخص  
 المعنى الذي هو الموضوع له الذي هو المقصود  
 بالانسانية وهو الموضوع له الذي هو المقصود  
 بالانسانية







نقال الشخص وحده وما يقابل موضوع الشخص لا وحده بل  
 مع شخص آخر اما الوضع لشخص وحده بملاحظة الشخص فقط  
 واما الوضع له بملاحظة بامر كلي فكون وضع العلم بازاء  
 من لم يره الوضع كثيرا ما يقع في تسمية الاول لادجين سماع  
 تولد لهم قبل رؤيتهم واما تعيين الوضع بما يقابل ما قبله القسم  
 الثاني والمعبر قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان  
 بالخط بنفسه وعينه لا بامر كلي كما قبل في هذا  
 القسم بهذا القيد يكون هذا القيد بذكر لقوله باعتبار امر عام  
 لكن يشكل بوضع بعض الاعلام كما سبق مع كون من  
 هذا القسم الثاني القول بان الوضع لا لفاظا كلها هو الله  
 تعالى مع انه يخبر ايضا ان القول بان الوضع من الله تعالى  
 في اسم الانسان مثلا باعتبار امر عاقد وفي بعض الاعلام  
 المذكورة لا باعتبار وحق تفهم من هذا المعنى على نحو احد قول  
 بلا دليل بل القول بالوضع العاقد للموضوع له الخاص منه تعالى  
 قول بلا دليل او المعبر قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار دغية  
 بان يقصد في الوضع اليه لا الامر بمرجع هو فيه كما  
 في القسم الثاني فانه لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الي  
 شخص بعينه بل الي كل شخص وصار الشخص موضوعا له  
 بالوضع لكل شخص ونظير جعل وضع المفرد وضع غير اللفظ  
 بعين المعنى ووضع المركب وضع الموضوع الاجزاء للاجزاء لا  
 بوضع العين للعين ومع مع قوله قد يوضع له باعتبار امر

هذا هو الوجه في قوله تعالى وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان  
 المقصود من وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان المقصود من وضع اللفظ  
 الشخص باعتبار دغية بان المقصود من وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان

امر عام انه يوضع الشخص بعينه باعتبار القصد الي امر بمرجع  
 فيه هذا الشخص بالوضع لكل شخص وكل شخص شامل  
 للشخص بعينه بعض منه تأمل فانه معنى دقيق لا يرسل اليه الا  
 نون وبالحقنا ان دفع عن قوله وقد يوضع له اي الشخص باعتبار  
 امر عام اي يجعل الموضوع له امر اشاملا للشخص فان كل واحد  
 منعقد بعم ويشمل احاده ان وضع بعض الاعلام دخل فيه مع  
 انه من القسم الاول وعن قوله وذلك بان يعقل امر مشترك  
 بين الشخصات ان ذلك لا يخص به بل يكون بان يعقل امر مشترك  
 غير مشترك بين الشخصات صادق على ذلك الشخص وحده  
 بقى ان الوضع الكلي الموضوع له الخاص لا يجبان يكون  
 للشخص بل يجوز ان يكون للامر المعينة التي هي  
 جزئيات اضافية من حقيقات ومن كليات كخصر  
 الغائب فانه موضوع لما سبق ذكره جزئيا كان او كليا  
 ومع ذلك من الوضع العام للموضوع الخاص على ما حققته يد  
 المحقق قد سمر في حواشي شرح المطالع وقال الوضع العام  
 للموضوع له الخاص ان يوضع لفظ جزئيات اضافية للموضوع بلا  
 هذا المفهوم سواء كانت حقيقات او لا الا ان يجعل قوله  
 بعينه صفة كاسفة لشخص على ما قبل وان الوضع الكلي  
 الموضوع له الخاص يجوز ان يكون بالوضع للكليات  
 المعينة لا باعتبار بل ملحوظة بامر صادق عليه كوضع  
 المشتقات وسنقصد لك وما قبل انه داخل في الوضع

هذا هو الوجه في قوله تعالى وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان  
 المقصود من وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان المقصود من وضع اللفظ  
 الشخص باعتبار دغية بان المقصود من وضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان



العام للموضوع له العام فانه الوضع للامر العام لا  
 ملاحظة خصوصية شخصيه برده ايضا ان المعقول وضع  
 المشتق من قبل وضع العام للموضوع له الخاص برشد  
 كلامه في شرح المختصر في مسئلة الحروف ولا يدفع عليك  
 ان الاولي ان يقول وذلك بان يفعل مستويا بام مشترك  
 بينا لئلا يتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة وجه الشيء وبين  
 ملاحظة الشيء بوجهه وكأنه اراد ان ذلك بان يفعل الامر  
 المشترك بين الشخصات وبفعل المشترك بذلك لا ان  
 اكتفى عن ذكره باستلزام قوله في هذا اللفظ موضوع لكل واحد  
 من هذه الشخصات بخصوصه اياه ويستفاد من هذا البيان  
 ان الوضع ليس هو الثمين الشيء مطلقا بل الثمين يجب  
 متعينا عند الغير لذلك فلو عين احد في نفسه علامته  
 لم يكن موضوعا له ماله يعلم به الغير ولم يجعله عند الغير  
 متعينا لذلك ويساعد ذلك ان اللفظ انما يستفاد به عند اطلاع  
 الغير فبنا سب ان لا يستعمل الثمين وصفا ماله يمكن بالنسبة  
 الى الغير فلا ينجح ان الوضع انما يحصل بمجرد الثمين من  
 غير استلزام اعلام الغير فلا وجه لا اعتبار بالقول في الوضع  
 ويحتاج دفعه الى ان يقال المعناد في الوضع الاعلام بالقول  
 نذكر القول جري على ما هو المعناد وان ابيت استلزام  
 الاعلام في الثمين حتى يسمي وصفا بنا على استلزام تعريفه بمحور  
 الثمين جعلت هذا القول كناية عن الثمين لان الثمين

المشتق

فلا وجه للاعتبار بالقول  
 نعم يشبه ان الاعلام لا يتوقف  
 على القول بل يكون بالكتاب

هذا هو الموضوع  
 في موضوعه  
 لا يورث موضوعا عاما  
 كالمشتق  
 لا يورث موضوعا عاما  
 كالمشتق  
 لا يورث موضوعا عاما  
 كالمشتق

انما الاستلزام  
 المطلق في  
 الاستلزام

كل واحد من  
 هذه الشخصات  
 لا يستلزم  
 الاعلام

الثمين انما يظهر به غالبا كاقبل او جعلت القول يعني  
 القول الثمين كما ذكر وقد افيد ان لفظ موضوع في انشاء املا  
 الوضع لا يفتح اذ الوضع لم يتحقق بعد حتى يكون هذا القول  
 مطابقا للواقع هذا كلامه ويمكن ان يدفع ذلك بان هذا  
 القول ليس خبرا بل انما الوضع كصفة يعطى وامثالها اعم الاولي  
 ثم يقال وضع هذا اللفظ كذا لان السامع في العقود الانشائية  
 هو محل الفعل ولا ينبغي عليك ان مجرد القول بانه موضوع  
 لكل واحد من هذه الشخصات لا يكفي بل لابد  
 من تقييد الشخصات في ذلك القول بحيثية كونها موضوعه  
 بذلك المعقول المشترك فان مدلول هذا ليس ذات الشخص  
 كما انه مدلول العلم بل الذات الشخصية من حيث الاتصاف  
 بكونه مشار اليه ويعلم من ذلك ان اعتبار الامر العام قد  
 يكون من جهتين من جهة ملاحظة الموضوعات وتقييدها  
 به وما قبل ان ذلك المعقول المشترك اعم من ان يكون ذاتيا  
 للشخصات كما في الحروف او عرضيا لها كما في المفردات  
 واسماء الاشياء ففيه ان كون الفهم المشترك ذاتيا في  
 الحروف بل في حرف من الحروف ثم ولما كان اللفظ الموضوع  
 بالوضع الحكمي للشخصات لا يستعمل الا في شخص واحد يمكن  
 ذلك مقتضى هذا الوضع اذ الوضع لكل واحد كما انه سبب  
 للانتقال الى الواحد بخصوصه كذلك سبب للانتقال الى الكثرة  
 فينبغي ان يقع استعمال اللفظ بهذا الوضع في اكثر من الواحد

اللفظ موضوع في كل واحد

لان معنى الموضوع  
 من المطلق فيكون  
 كالموضوع فيكون ذاتيا

فانه ليس موضوعا  
 مستقلا بل القدر المشترك  
 مستقلا والمستقل لا يدخل في مفهوم الحرف  
 لان معناه كما لا يكون مستقلا  
 جزؤه او الذاتي للشيء يكون محولا له  
 كالجوهر في قولنا الانسان  
 حيوان والحرف لا يكون  
 محولا ولا محولا عليه  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 ولا يمكن ان يكون  
 ذاتيا له



ايضا اراد ان يثبت على ذلك المنع فقال بحث لا يفادو  
لا يفهم به الا واحد بخصوصه ونبه على ان السبب في ذلك  
اشتراط الواضع ذلك ولكن ان يقول ذلك استنادا بالشرح  
به في التبيين فان الاحتياج الى التبيين ليس الا لافادة واحد  
بخصوصه ولهذا الاستناد تمام بالتبيين وليس ان يقول قيد  
قول الواضع بذلك دفعا لنوعه ان يبراد **بكل** واحد  
جميع الاحاد حملا للفظ الكل على المجموع لان الكل اذا دخل  
على المنكر لا يصلح للمجموع **كما** انه اذا دخل على المرفق  
لا يصلح للافراد في قول العلامة الثاني للحق الثقتا ذاتي  
قدس من الغرر كلمة كل اذا اضيف الى المرفق تكون لعموم  
الاجزاء واذا اضيف الى التاكيد تكون لعموم الافراد  
ولهذا قيل **كل** الزمان ما كوله صادق وكل زمان ما كوله  
كاذب هذا كلامه تأمل بل نقول **كل** واحد  
صادق فيما بين المتصلين كما نعلم لكل الافراد وما  
قبل من انه دفع بذلك القيد توهم ان الموضوع له مفهوم  
كل واحد من هذه الشخصات بخصوصه فمما لا ينبغي ان  
يلتفت اليه اذ لا يذهب من مثل هذه العبارات وهم واهم الى  
ذلك لا لانه يمنع من هذا النوع في خصوصه لان هذا  
القيد ايضا اخل في هذا المفهوم فكيف يمنع عن ارادة المفهوم  
بل لفظه كل واحد منع عن ارادة المفهوم كما لا يشتبه على  
احد وما ابتدأه للشرح بقايد الوضع وهو افادة الموضوع له

ولا اعتراض على الواضع

صدق كل الزمان ما كوله اذا كان الزمان معهودا في  
فرضه او في حيزه واما اذا كان غير معهودا  
فلا فالحكم بالصدق هو الحكم بالصدق في  
الجملة والحكم بالكذب هو الحكم بالكذب مطلقا  
وهذا وجه الامر بانما

ليس

ليس بقوي لان المقام ليس مقام بيان فائدة الوضع  
بل فائدة الوضع هذه مستغنية عن البيان على انه لا  
وجه لتخصيصه بالقسم الثاني للوضع وابتداءه كدفع توهم  
الاستعمال في اكثر من واحد لما وضع لكل واحد ولا يخفى ان  
المبادىء من قياد ويفهم سواء كان من التفهيم او من  
الافهام قصد الواحد بخصوصه من اللفظ فلا يرد ان  
دلالة اللفظ على القدر المشترك حين قصد الواحد بخصوصه  
منه مزودي فيكون مما يفاد ويفهم باللفظ والمراد  
من نفي صحة افادة غير الواحد بخصوصه الافادة بطريق  
الوضع كابدل عليه سوف الكلام بلا حفاء فلا يتجه انه  
لا دليل على نفي صحة افادة القدر المشترك بخلاف كون  
فلا يظهر منع الوضع من ذلك في اثناء الوضع اذ ليس من  
جانب نفي الاستعمال بحسب التجوز في اثناء وضع اللفظ  
وقد ابتدأنا الاول لجعل نفهم من الفهم فيكون قوله فاد  
نظرا الى المنكلم وقوله ويفهم نظرا الى السامع فلا  
يكون نفهم تأكيد للافادة بل يكون افادة هي احكام من  
الاعادة ولتبرك على فائدة جليلة فزنا بتخصيصه للحمد  
واشته هو ان العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من  
الشخصات لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصات بخلاف  
العلم بان الاسد موضوع للجوان المفترق والعلم بان زيد  
موضوع للشخص الفلاني بل هذه قضية اذ حفظها مقام

قوله ولو سلم ان يكون من تحت المنح والمغنى  
ولو سلم ان له دليلا على نفي صحة الجموع  
من كلام الشارح والمغنى ولو سلم ان المراد من نفي  
افادتها الاستعمال مطلقا لا لافادتها بطريق  
الوضع فيكون تسلما للسؤال المتجوز  
ويكفي الاستلزام كون المراد من نفي  
الافادة مطلقا بخلاف الاول  
وهذا قد عرفت

يسكون الامم من قبل ونحو خطا بال  
ولا يجوز كونه مضارعا وبفتح اللام  
لان زيادة اللام على المضارع مثبت  
بالنون التاكيد ليس  
بصحيح نافية



الوضع يمكن من العلم بالوضع لكل مدلول تمكنا تاما  
 حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحضر في من  
 السامع هذا الواحد تشبه بحكم القضية المذكور لان هذا  
 الواحد مما وضع اللفظ فانقل بسبب هذا العلم الحادث بالوضع  
 من اللفظ الى هذا الواحد وهذا يدفع ما عسى ان يشبه به  
 لظنك بان العلم بهذه القضية علم بالوضع من انه يختلف  
 العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع في الوضع العام للموضوع  
 له الخاص وانه لو كان اللفظ موضوعا لخصائص بالوضع  
 العام وهي غير متناهية لزم فهم الامور الغير المتناهية  
 من اللفظ لان العلم بالوضع كاف في فهم المعنى ذكوات  
 دلالة العبارة على انه يفاد واحد بخصوصه باللفظ  
 الموضوع لهذا القسم من الوضع بناء في ما اشهر منهم من  
 ان وضع المفردات ليس لافادة مستمباتها لاستلزام  
 الدلالة لافادة المعاني التركيبية اقول لا ريب  
 في ان اللفظ الموضوع يكون سببا لالتفات النفس  
 الى المعنى وليس سببا لخصونه ابتداء من غير سبق علم به كيف  
 واحضاد اللفظ المعنى بعلاقة العلم بالوضع مستلزم للعلم  
 بالمعنى فان ارادوا ان يفي افاة المستمبات في حصول العلم بها  
 ابتداء فلا ريب فيه لكن لا ينافي ما يدل عليه العبارة في  
 المقام الا فاداة بمعنى آخر ولا يستلزم كون الوضع لغرض المعاني  
 التركيبية لجواز ان يكون لافادة المستمبات بذلك المعنى

الآخر

لا عادة المعنى  
 عند التركيب  
 قائم

الاخر وان ارادوا ان يفي الا فاداة مطلقا فظ البطلان  
 ولما كان علماء العربية يزعمون ان الموضوعات بالوضع  
 العام للموضوع له الخاص موضوعات للغير المشترك و  
 لا يشترطون هذا الوضع بالغ في نفي ما دعووا وشبوا ما  
 ادعاه في انشاء تعين الوضع العام للموضوع له الخاص فقال  
 القدر المشترك وهو حال عن الفاعل المستتر في موضوع اي  
 هذا اللفظ موضوع متجاوزا القدر المشترك حيث لم يوضع  
 له او حال عن قوله لكل واحد اي موضوع متجاوز  
 لكل واحد حال كون كل واحد متجاوزا القدر المشترك كذا  
 ذكرنا اول الاحتمالين فاسد لانه لا يقيد ان القدر  
 المشترك ليس موضوعا له بل انه ليس موضوعا لان دون  
 يفيد التفاوت بين ما جعله الحال والمضاد في هوالية  
 فيما نسب المادي الحال وقيل حال عز واحد بخصوصه  
 اي لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه متجاوز  
 القدر المشترك والاولي ما ذكرنا فيه رد على مخالفة  
 بخلاف ما قيل اذ لم ينافر احد في انه لا يفاد به القدر  
 المشترك ولا يذهب عليك ان الوضع في وضع اللفظ  
 لشيء لا يزيد على ان يقول هذا موضوع لذلك ولا يخل  
 في الوضع القول بانه ليس موضوعا لذلك فجعله من بئمة  
 قول الواضع في انشاء الوضع بما لا يظهر له وجه فيستغنى  
 ان يجعل حالا من مفهوم الكلام فان قوله ثم يقال هذا



اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات في قوة  
 ثم بوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه الشخصيات فقول  
 دون القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله في  
 انشاء الوضع تأمل وقد يكون القدر المشترك واحداً من  
 الخصوصيات التي يوضع اللفظ لها في هذا اللفظ الموضوع  
 فقولنا للمشتخصات قام في الموضوعين والصفات بتبدله  
 بالافراد لتناول الشخص والصفات التي هي افراد للقدر  
 المشترك ومع ذلك لا يفتح قوله دون القدر المشترك لا  
 لانتقاضه بالضمير الواجب الرجوع الى القدر المشترك المقدر  
 في وضعه وبقولنا الذي وضع بجزئياته اسم الموصول فما  
 علم بالفضل ويمكن ان يدفع بزيادة تكلف مرادنا لا اهل ولا  
 واذا اتفرد ان اللفظ قد يكون موضوعاً لكل واحد من  
 المشتخصات المعقولة بذلك القدر المشترك المقدر من حيث  
 الانصاف في علم ان يعقل ذلك المشترك قد يكون لا  
 لا يربن لاليتة وتقييد الموضوع له به الا انه خفي الاليتة  
 بالبيان فقال فتعقل على صيغة المصدر والماضي المجهول من هذا  
 المصدر والمضارع المجهول من مجزئته ذلك المشترك الاليتة  
 بالرفع خبر المصدر بالنصب حال معمول للفعل للوضع لا انه  
 الموضوع له اي لا ذوانه الموضوع له عطفاً على الجزا ولا  
 وقت انه الموضوع له عطفاً بحسب المال على الحال لانه القدر  
 المشترك بين الجميع ولا انه المؤثر في تفرع قوله فالوضع كل

كلية الوضع اما ينبغي كلية الاليتة الوضع وبلاية تسمية الوضع  
 للمفهوم العام وصفاً عاماً للموضوع له عام واما ينبغي كلية  
 نفس الوضع ينبغي انه وضع واحد صوة حيث تحقق بلا حطة  
 واحدة متحدة عند التحقيق لانه تحقق وضع لكل واحد  
 ويتعدى النسبة بتعدد الطرف فكان هذا الوضع امراً  
 واحداً يندرج تحته امراً متعدداً كالامر الكلي والمراد بقوله  
 والموضوع له شخص اظهار التفاوت بين الوضع والموضوع  
 له وذلك يحصل بجزء وصفه بانه شخص وليس المقرب بيان  
 ان الموضوع له ما هو حتى يحتاج الى ان يحمل قوله و  
 الموضوع له شخص على معنى ان الموضوع له كل شخص ملحوظ  
 بهذا المفهوم فانه استقيم للبيان للموضوع له انما يجب له  
 بوجوبه هناك الى بيان له ولو لم يكن المقرب اظهار التفا  
 وت بينه وبين الوضع لم يتعزز له فاذ كره ان اراد  
 ان الموضوع له كل شخص ملحوظ بهذا المفهوم من شأنه  
 مجرد التدقيق العار عن التحقيق وقد اشار بذلك الى الوضع  
 الكلي والموضوع له الشخص لتمثيل له ولم يكف بان يقول  
 مثل اسم الاسان كما هو الطريقة الشائعة في مقام التمثيل  
 اياً الى كمال الاهتمام بتمييز هذا القسم وتوضيحه حتى انه توله  
 مقام الحسوس المشاهد واسارة الى بعده عن مخاطب كمال  
 دقة وغموضه الى ان كلت دون الوصول اليه افهام الفحول  
 او مرز الى عظمتها وحلا لانه نفعة عاكياً للطالب في مقام

او بلفظ ذلك  
 ٤



السمي وتبين له في تحصيله وقوله فان هذا مثلا يجتمعا من  
 احدهما الاشارة بهذا الى قسم اسم الاشارة اي  
 اسم الاشارة مثلا ووح لفظ مثلا اشارة الى وجود غير  
 اسم الاشارة في هذا القسم من الوضع على صريح به ووح ثانيا  
 موضوعه لغيره افراد ما اشترى بهذا الية وثانيهما ان يكون  
 المق لفظ هذا ويكون مثلا للاشارة الى وجود غير لفظه  
 هذا في اسم الاشارة ووح ثانيا موضوعه اما للغير المستفاد  
 من كلفه مثلا واما ثانيا وبهذا باللفظة ولا يفتح  
 ان المناسب ان يقال موضوعه المشار اليه الشخص اذ لا  
 فائدة في الحكم بكونها موضوعه ثم تعيين الموضوع اذ لا يخاف  
 في كونها موضوعه اما لالحق في الموضوع له ولا يبعد  
 ان يكون موضوعه تركيبا اضافيا من قبيل الحرف و  
 الاصل كيف قوله ومما فلا يفتح ما سبق واقتدانه  
 لا يستحسن اختيار ثانيا هذا وتذكر في تركيب  
 لان ومما يكون خالفا من المستحق في الموضوع والمال فيه  
 كشي واحد فيكون في تركيب واحد ان كان اجمالا  
 على ان لقائل ان يقول الاشارة الى جهة الشيء مستحسن  
 وعلى تقدير لا يفتح ان يسماه المشار اليه الشخص ولا يفتح  
 في صحة التمثيل فان كل ما يكون ما وضع له شخصا لا يكون  
 مثلا للوضع الكلي فلا بد ان يراد ان يسماه كل اشار  
 اليه شخص مخصوص ملحوظ بهذا المفهوم حين الوضع له حتى يندفع

فان كان المعنى فان الموضوع له  
 لهذا المستحق لهذا المشار اليه  
 في المقصود عنه  
 فيكون اصل موضوعه في الموضوع له  
 فيكون اللام واسم الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له

هذا هو المقصود من الاشارة الى الموضوع له  
 فيكون اصل موضوعه في الموضوع له  
 فيكون اللام واسم الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له

سواء كان هذا في  
 فانه هذا اشارة  
 الى القسم او اشارة  
 لفظه هذا

التي

الثاني ويقال مراده ان يسماه المشار اليه بالاشارة  
 للحسنة القريب الواحد المذكور الشخص مخصوصه على التقدير  
 الثاني ولا يبعد ان يستفاد التذكير والافراد  
 من العبارة وان شاع مثلهما في مطلق اسم الاشارة وان  
 يسماه المشار اليه الفرد المذكور القريب في بعض والبعد  
 في بعض والمثنى القريب في بعض الى غير ذلك على التقدير الاول  
 الا انه لم يفصله اعتمادا على اشتراكه وتفصيله فيما بين  
 المحصلين وعدم تعلق غرضه الا ببيان انه موضوع للمختصات  
 دون القدر المشترك وبعد فيه نظرا لان اللفظة مثلا  
 جعل الموضوع اعم من اسم الاشارة فينبغي ان يراعى في السمي حتى  
 يقع اليها الا ان يقال لفظه مثلا يتعلق بنام الحكم لا بموضوعه  
 كانه قبل فان اسم الاشارة موضوعه لكل مشار اليه  
 مختص فلهذا الحكم على سبيل التمثيل واسار الى  
 ان الموضوع له هو المشار اليه الشخص بخصوصه حتى يجاب  
 يستعمل اللفظ في الشخص وليس الموضوع له الشخص ملحوظا  
 عام بتقدير الشخص بقوله بحيث لا يقبل الشركة فقد حذر  
 بهذا القيد عن الشخص الملحوظ بوجه عام فانه بهذه الملاحظة  
 ليس بحيث لا يقبل الشركة ففما قبل ان قوله بحيث لا  
 يقبل الشركة لدفع توهم ان السمي مفهوم المشار اليه  
 الشخص او هو ناكيد للشخص كلامه لئلا يفتقر ما قبل  
 وما ينبغي ان يبينه عليه في هذا المقام ان من الوضع للموضوع

هذا هو المقصود من الاشارة الى الموضوع له  
 فيكون اصل موضوعه في الموضوع له  
 فيكون اللام واسم الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له

لانه هذا  
 يكون حين الوضع  
 لا ان يفتح

اي وان شاع ان يقال المشار اليه في التذكير  
 والثاني والثنية والجمع نوحه عليه  
 ان على ان يكون المراد من هذا القسم

اي  
 اذا لم يكن من كون الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له  
 فيكون في الموضوع له



هذا هو الموضوع العام  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

له الخاص بالوضع العام ان يلاحظ الموضوع ايضا  
كالموضوع له بامر عام لتعذر الموضوع في هذا الوضع الواحد  
كالموضوع له ويسمي وضعاً نوعياً ووضع اللفظ المحفوظ  
بخصوصه وضعاً شخصياً سواء كان وضعاً او  
خاصاً وعدم هذا القبيل وضع المشتق وقبل وضع اسم  
الفاعل مثلاً بان قيل كل اسم الفاعل موضوع لذات  
مبهمة غاب الابرار نسب اليه الحدث الذي هو مدلول  
المصدر الذي اشتق عنه هذا ونحن نقول كما انهم  
في وضع ريد لا يحتاجون الى الوضع النوعي مع تعذر بتعذر  
التلفظ فكذا يمكن ان لا يحتاج في وضع هبة  
اسم الفاعل مثلاً لذات نسب اليه مصدر ما اشتق منه  
اللفظ الذي فيه هذه الهبة فان تعذر هبة الفاعل  
باعتبار الحلول في جواهر اسماء الفاعل كتعذر ريد  
تعذر التلفظ فالقول بالوضع النوعي قول بلا دليل  
فان قلت يمكن ان يقال ان هبة اسم الفاعل  
مثلاً موضوع لذات ما نسب اليه الحدث لا ان حلول  
هذه الهبة في جوهر مخصوص بتبدل الحدث العام بالحدث  
المخصوص فتعني ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه  
حدث وهو الضرب فالقول بالوضع العام للموضوع الخاص  
اسم في المشتقات قول بلا دليل قلت لا يفهم من اطلاق  
ضارب مثلاً الحدث المطلق ثم التقييد على ان التقييد ايضا

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

لا بد له من دال فان رغبت ان حلول الهبة في مادة  
مخصوصة واجتماعها معاً وضع لذلك التقييد التقييد  
الى القول بوضع عام لموضوع له خاص وزدت في كل  
وضع مشتق واعلم انه نقل عن بعض تلامذة المبراهمة  
جعلوا الوضع لامر عام ملحوظ بنفسه وضعاً خاصاً و  
كانه بني القصة على كون الوضع محضاً بواحد و  
شاملاً لاكثر لا على اية الملاحظة تنبيه قبل التنبيه  
يستعمل في مقامين الاول الحكم بالبدعي الاول  
والثاني الحكم المعلوم من الكلام السابق و  
ههنا الحكم بدعي اوئي وما ذكر في صورة الا  
سند لا تنبيه لا زالة لتمام الفارض بالنسبة الى  
الاذهان القاصرة والظان التنبيه بالمعنى الثاني هو  
الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث يمكن  
ان يعلم منه باد في التفات ويجعل ان يقل عنه الناظر في  
ذلك الكلام لعدم كونه صريحاً في وصفه والجم  
اذ لم يعد استعمال التنبيه في المعلوم الصريح من السابق  
ذكر ان المذكور في صورة الاسد لا بيان للم  
فان الحكم البدعي قد يكون سبب تحقيقه مخاباً الى اليان  
واما ان لحمل التنبيه على المعنى الثاني فاعلان استواء  
الوضع بالنسبة الى الجميع مستفاد من السابق استفادة  
ظنوه يعني بقوله ما هو من هذا القبيل الموضوع بالوضع الكلي

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع

هذا هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع  
الذي هو الموضوع



الحرف

الفرق انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصه في المشترك  
 ويلزم ملاحظته لا بخصوصه فيما يخص فيه لاننا نقول  
 لازم الزوم في المشترك اذ لو وضع لفظا لطائفة من  
 المعاني بوضع كلي ثم اخرجنا بذلك الوضع يكون  
 مشتركا لتعدد الوضع كيف ولو لم يكن كذلك  
 لم يكن شي من الاقوال والحروف مشتركا والفظ ان  
 لفظة ابا عند من جعلها ضميرا والواحق لها واني المراد  
 من هذا القبيل وان الكاف في ضربك وغلامك من هذا  
 القبيل لانه وضع تامة لكل مخاطب وقع عليه شيء وتامة  
 لكل مخاطب ايضا اليه شيء وكذلك نظائرهما  
 فاطلها اذ كان الفارق بينه وبين المشترك لا يصلح  
 ان يكون في تعدد الوضع فيه مط لتعدد الوضع فيه  
 ضمنا ولا في تعدد الوضع فيه صريحا اذ قد يتفق في  
 المشترك ايضا كعس كعس بمعنى اقبل واذا ليس وضع الفعل  
 لمخاطبة صريحا بل ضمنا اذ وضعه لجميع المخاطبين معانيه  
 حكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو ملول  
 ما استحق هو منه ولقبة الي شيء معين وزمان ذلك  
 الانتساب ثم ذكر في دفعه ان المراد في تعدد الوضع  
 صريحا في نفس الموضوع او فيما استثنى منه او المراد في  
 تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او جريا ان قلنا  
 ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه ولا يخفى

الإشارة إلى بعد ران  
 فرب مقلد  
 ليقول لا اتم  
 الخلف الموقر  
 اوقد ران  
 الامر كذا  
 ولا احيى  
 اشارة الى  
 ويجعل يكون  
 الكون هو  
 لا اوضح  
 الا ان  
 لا لا  
 ع

وقد عرفت ان الوضع في الافعال الشدوف  
من هذا القبيل

وحي الكاف المضمومة والمكسورة والبالغة  
والها والمضمومة بعد الله  
اياه

محلہ قیام  
ار حواریان ص ۱۵۵  
وضو

قوله في نفس الموضوع خرج المتن من المتن  
كالعلم وفوله في المتن من المتن  
المتن كمنه في المتن من المتن  
واو ادب وضعنا في المتن من المتن  
وضع في المتن من المتن من المتن  
قوله او جزء على قوله ما شق من المتن من المتن  
من المتن من المتن من المتن من المتن  
من المتن من المتن من المتن من المتن  
ان المتن من المتن من المتن من المتن  
هو المتن من المتن من المتن من المتن



لأن خوف الكلام على الفقهين  
ما هو من هذا القبيل وبين  
المنكرين دون المنكرين  
بالأدب والمنكرين  
بواسطة  
الناخذ  
تغيب الأ  
عنه

بیت پر عباس بن علی

الوضع المراد للاجل ثلاثة على صفاه

ان الكاس خمر فاذا لم يجد  
 فحالة خوفه ان نقطة من الماء  
 موضوعة على راسه من يدها  
 يا غيبه اوتيه من يدها  
 فبعد الاشارة عند  
 لانفال في تقصى الحجاز فان القوتة فيه انما

يحتاج اليها يحصل العلم بالوضع الى ان يرا ذكر  
 لا نأقول لان ان القرينة فيه حصول العلم بالوضع  
 بل فانها تصرف الرادة المعنى الحقيقي و  
 لو سلم فلا نسلم انه لم يوجد حصول العلم به لا  
 يجوز ان يكون القرينة مجموع العلم بالوضع و  
 صرف الرادة ولو سلم فلا نعلم انه بعد العلم  
 يتصل فيه من مجرد اللفظ الى المعنى المجازي

في الجواز ينقل إلى  
 أصله في الجواز  
 في الجواز ينقل إلى  
 أصله في الجواز

عما تراه اللفظان وضع الكثير وضعاً مستقداً فيهما

بسم الله الرحمن الرحيم



يتوقف على تخصيص التعدد بالتعدد صريحا فالجمل  
 على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد في تعريف  
 المشترك مع انه لا يساعد تعريفات القوم وبالجمله  
 لا يوجد في الكتب المشهوره ما يفيد خروج الموضوع  
 للامور المخصوصه بالوضع العام عن تعريف المشترك  
 وتعريفها قسم متاولة له فالقول بانه ليس بمشترك  
 وتعريفات القوم قاصرة عما يوجب الي معتد ونحن لم نجد  
 لكن حتى ظن للسند المحقق فذهب منه يستدعي انه وجد  
 التقسيم اي التقسيم هذه الالفاظ والعبارة في المخصوصه  
 او هذه المعاني المخصوصه ووجه التغير بالتقسيم افا ذرنا  
 اياه او هذه التقسيمات بان يكون المؤلف بالذات نفس التقسيم  
 ولا اشكال في اطلاق التقسيم على ما تعدد افراده لان  
 المصدر يطلق على التعدد كما يطلق على الواحد والتقسيم  
 في عرف ارباب التدوين ضم فهو متباينة او متعارفه الي  
 مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم آخر  
 منه اما يجب الصدق او يجب المفهوم وهو مجموع  
 المقسم والقيود وبني كل من الامور المخصوصه  
 بالقياس الي الضم الي الامم فما وبالقيا الي الاخص  
 الخاص من ضم قيد اخر شيئا والكل الاعم بالقياس الي  
 تلك الامور المخصوصه مقسم والتقسيم الذي اقسامه

هذا هو المقصود  
 من هذا الكلام  
 وان كانت جمله  
 من هذا الكلام  
 من هذا الكلام

قوله ووجه التعبير هو ان  
 هذا اللفظ المخصوصه او المعاني  
 المخصوصه ليست بتقسيم فوجه  
 التعبير عنه بهذه اللفظه

قوله نفس التقسيمات الى الاقسام  
 بالذات كمال اللفظ المخصوصه او المعاني  
 كالمعاني المخصوصه  
 فان كان المقصود هو  
 التقسيم فان كان المقصود هو  
 التقسيم فان كان المقصود هو

بزيادة

متباينة تقسيما حقيقيا وما ليس كذلك تقسيما اعتباريا  
 والعدد في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادره اذا ملق  
 التقسيم وما نحن فيه تقسيم اعتباري لاجتماع العلم  
 والفعل في زيد وليس حقيقيا كما قيل والاعقب  
 في الاعتبار ان يكون التقسيم منتزعا عن المصنف في  
 الاقسام اذ المقصود منها ضبطها غالبا ولذلك تعرض على  
 التقسيمات بانها غير خاصة ويكلف ما امكن في جعلها  
 خاصة والمصنف المعبر فيها فذلك هو عقليا بان يحكم  
 العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمه بالاختصار وقد  
 يكون استقرائيا يحتاج في المذكر الي التبع والتفحص  
 فهناك قسم ثالث لا ريبه في تحقيقه هو ما يحتاج في المذكر  
 الي خارج من مفهوم القسمه لا يكون التفحص المذكور وان  
 كان السند المحقق في حواشي شرح المحصر بان المحصر اعني  
 او استقرائي بالاستقراء والعقلي بالمعنى المذكور لا يتوقف  
 على ان يكون التردد بين التبع والاثبات كما يستفاد من  
 كلامه في تلك الحواشي وبما ذكرنا عرف ان المعبر في التقسيم  
 نفس مفهوم الكل المقسم لا افراده وانه لاحكم في التقسيم  
 اذا الغرض منه خصيل المقسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد  
 الي مفهوم المقسم فانه خال كلمة كل على المقسم محل كانت  
 ادخاله على المعرف كذلك ولذلك ترى كلما وقع ذلك فمن  
 له شأن اجتمع الي التخل والتكلف في تصحيحه والامم الداخلة

هذا هو المقصود  
 من هذا الكلام

حكم

بزيادة

قوله ووجه التعبير هو ان  
 هذا اللفظ المخصوصه او المعاني  
 المخصوصه ليست بتقسيم فوجه  
 التعبير عنه بهذه اللفظه

قوله نفس التقسيمات الى الاقسام  
 بالذات كمال اللفظ المخصوصه او المعاني  
 كالمعاني المخصوصه



لا بد من ان يكون  
اللفظ مقبولا

على المقسم لأم الحقيقة من حيث هي في مقابل أن اللفظ  
واللام في اللفظ للاستغراق ومعنى قوله اللفظ كل لفظ  
موضوع لمعنى فغير مستقيم كما ذكر وما يقال أن  
الانقسام لا يزم للمقسم والمقسم لا يزم لكل قسم لانقسام  
لا يزم له فيلزم في كل تقسيم أن ينقسم كل قسم الى نفسه والى  
شيء فندفعه باننا لانقسم أن الانقسام لا يزم للمقسم و  
انما يكون كذلك لو كان القيدان المنقسمين معه متوزعين  
الشئ بل هو غير لازم وانا لانقسم أن المقسم لا يزم لانقسام  
قسما لم لا يجوز أن يكون ذاتا لها او على الانقسام لا يزم  
ولو سلم جميع ذلك فاللازم انقسام المقسم لكل قسم لا لزوم  
انقسام نفس المقسم ولا يحذور في ذلك وبما سمعت استغنيت  
عما قبل واطيل بلاطيل وهو ما لا ينبغي ان يتعلق به نقل ناقل  
هذا ثم المراد باللفظ اللفظ الموضوع لمعنى على ما قبل على خلاف  
المراد بما سبق حيث قال المقتدرة اللفظ قد يوضع على ما حقيقته  
والقرينة على المراد أن التقسيم باعتبار المدلول الوصفي  
يدل عليه تقسيم القسم الثاني باعتبار الوضع وما ذكر في  
آخر التمهيدات وهذا الاعتبار لا يثبت اللفظ الموضوع بل  
المراد اللفظ الموضوع على ما أفيد وذلك بوجوه على قوله اللفظ  
مدلوله اما كلى او متخص ان المراد بالمدلول اما الموضوع  
على ما قبل فلا يصح مطلقا قوله فيما بعد اذ نسبة بينهما الا  
ان يكون ما ولا باسقاطي وايضا في ملكية النسبة وكذا

بما كان على ظاهرها او لا  
بما قاله الشيخ  
في قوله اللفظ الموضوع  
على معنى فغير مستقيم  
كما ذكر وما يقال أن  
الانقسام لا يزم للمقسم  
والمقسم لا يزم لكل قسم  
لانقسام لا يزم له فيلزم  
في كل تقسيم أن ينقسم  
كل قسم الى نفسه والى  
شيء فندفعه باننا لانقسم  
أن الانقسام لا يزم للمقسم  
و انما يكون كذلك لو كان  
القيدان المنقسمين معه  
متوزعين الشئ بل هو غير  
لازم وانا لانقسم أن  
المقسم لا يزم لانقسام  
قسما لم لا يجوز أن يكون  
ذاتا لها او على الانقسام  
لا يزم ولو سلم جميع ذلك  
فاللازم انقسام المقسم  
لكل قسم لا لزوم انقسام  
نفس المقسم ولا يحذور في  
ذلك وبما سمعت استغنيت  
عما قبل واطيل بلاطيل  
وهو ما لا ينبغي ان يتعلق  
به نقل ناقل هذا ثم  
المراد باللفظ اللفظ  
الموضوع لمعنى على ما قبل  
على خلاف المراد بما سبق  
حيث قال المقتدرة اللفظ  
قد يوضع على ما حقيقته  
والقرينة على المراد أن  
التقسيم باعتبار المدلول  
الوصفي يدل عليه تقسيم  
القسم الثاني باعتبار الوضع  
وما ذكر في آخر التمهيدات  
وهذا الاعتبار لا يثبت  
اللفظ الموضوع بل المراد  
اللفظ الموضوع على ما أفيد  
ذلك بوجوه على قوله اللفظ  
مدلوله اما كلى او متخص  
ان المراد بالمدلول اما  
الموضوع على ما قبل فلا  
يصح مطلقا قوله فيما بعد  
اذ نسبة بينهما الا ان يكون  
ما ولا باسقاطي وايضا في  
ملكية النسبة وكذا

طوره كان على ظاهرها او لا  
بما قاله الشيخ

وكذا المركب منها نظر في تقسيمه لك في تحقيق معنى لفظة ان شاء  
الله تعالى وما ذكر من ان وصف مدلول الفعل بالكلية وصف له  
بحال جزئية مساحية مما لا يلتفت اليه لانه لا يقابل المدلول  
الكلية هذا المعنى المدلول الشخصي وايضا لا يصح قوله او  
حدث لان الموضوع له لبعض المصادر ليس الحدث بل الحدث  
مع امره زائد كالضربة والضربين للمرة والضربة للنوع  
ويمكن ان يدفع المرة بان المقسم هو اللفظ المفرد وما هو  
المرء لفظان احدهما الحدث والاخرى للعدد و  
جعل النجاة اياها اسماء متبني على المساحية لاشتراك الاحكام  
بينها وبين الاسماء واما المدلول الوضعي الاعم فيدخل الفعل  
والاشتقاقات فاما مدلوله ذات وقاما مدلوله حدث بل  
يدخل اسرها الموضوعات للشخص في احدها تامل والاول  
اي اللفظ الذي مدلوله كلى مدلوله اما ذات هذا التقدير  
كما ذكر اولي من تقدير اما مدلوله ذات كما قبل لانه يجوز ان يتغير  
مثله في كل عدل الكلمة اما بخلاف هذا التقدير وهذا التقدير  
اولي من جعل الاول عبارة عن المدلول كما يستفاد من ظاهرا  
ينسب الى مبتدأ المحقق من الحواشي على هذه الرسالة لانه  
ثاويل الاول قبل الاحتجاج لان مقتضى السوف حمله على  
الاول من قسمي اللفظ والحجج كما قبل الى صرف الضير عن  
الظا في موضع من قوله وهو اسم الجنس واخواته ثم  
الذات قد يطلق ويراد به الحقيقة وقد يطلق ويراد

لأنه أطلق او حدث وهو المصدر  
ويفهم من ان لا بد ان يكون موضوع  
المصدر الحدث مع انه ليس كذلك  
انما كان في اللفظ  
المدلول الشخصي  
لا يقابل المدلول  
الكلية هذا المعنى  
المدلول الشخصي  
وايضا لا يصح قوله  
او حدث لان الموضوع  
له لبعض المصادر  
ليس الحدث بل الحدث  
مع امره زائد كالضربة  
والضربين للمرة  
والضربة للنوع  
ويمكن ان يدفع  
المرة بان المقسم  
هو اللفظ المفرد  
وما هو المرء  
لفظان احدهما  
الحدث والاخرى  
للعدد و جعل  
النجاة اياها  
اسماء متبني  
على المساحية  
لاشتراك  
الاحكام بينها  
وبين الاسماء  
واما المدلول  
الوضعي الاعم  
فيدخل الفعل  
والاشتقاقات  
فاما مدلوله  
ذات وقاما  
مدلوله حدث  
بل يدخل  
اسرها  
الموضوعات  
لشخص في  
احدها تامل  
والاول اي  
اللفظ الذي  
مدلوله كلى  
مدلوله اما  
ذات هذا  
التقدير كما  
ذكر اولي  
من تقدير  
اما مدلوله  
ذات كما قبل  
لانه يجوز  
ان يتغير  
مثله في كل  
عدل الكلمة  
اما بخلاف  
هذا التقدير  
وهذا التقدير  
اولي من  
جعل الاول  
عبارة عن  
المدلول كما  
يستفاد من  
ظاهرا ينسب  
الى مبتدأ  
المحقق من  
الحواشي على  
هذه الرسالة  
لانه ثاويل  
الاول قبل  
الاحتجاج لان  
مقتضى السوف  
حمله على الاول  
من قسمي اللفظ  
والحجج كما  
قبل الى صرف  
الضير عن الظا  
في موضع من  
قوله وهو اسم  
الجنس واخواته  
ثم الذات قد  
يطلق ويراد  
به الحقيقة وقد  
يطلق ويراد

لأنه أطلق او حدث وهو المصدر  
ويفهم من ان لا بد ان يكون موضوع  
المصدر الحدث مع انه ليس كذلك  
انما كان في اللفظ  
المدلول الشخصي  
لا يقابل المدلول  
الكلية هذا المعنى  
المدلول الشخصي  
وايضا لا يصح قوله  
او حدث لان الموضوع  
له لبعض المصادر  
ليس الحدث بل الحدث  
مع امره زائد كالضربة  
والضربين للمرة  
والضربة للنوع  
ويمكن ان يدفع  
المرة بان المقسم  
هو اللفظ المفرد  
وما هو المرء  
لفظان احدهما  
الحدث والاخرى  
للعدد و جعل  
النجاة اياها  
اسماء متبني  
على المساحية  
لاشتراك  
الاحكام بينها  
وبين الاسماء  
واما المدلول  
الوضعي الاعم  
فيدخل الفعل  
والاشتقاقات  
فاما مدلوله  
ذات وقاما  
مدلوله حدث  
بل يدخل  
اسرها  
الموضوعات  
لشخص في  
احدها تامل  
والاول اي  
اللفظ الذي  
مدلوله كلى  
مدلوله اما  
ذات هذا  
التقدير كما  
ذكر اولي  
من تقدير  
اما مدلوله  
ذات كما قبل  
لانه يجوز  
ان يتغير  
مثله في كل  
عدل الكلمة  
اما بخلاف  
هذا التقدير  
وهذا التقدير  
اولي من  
جعل الاول  
عبارة عن  
المدلول كما  
يستفاد من  
ظاهرا ينسب  
الى مبتدأ  
المحقق من  
الحواشي على  
هذه الرسالة  
لانه ثاويل  
الاول قبل  
الاحتجاج لان  
مقتضى السوف  
حمله على الاول  
من قسمي اللفظ  
والحجج كما  
قبل الى صرف  
الضير عن الظا  
في موضع من  
قوله وهو اسم  
الجنس واخواته  
ثم الذات قد  
يطلق ويراد  
به الحقيقة وقد  
يطلق ويراد



به ما قام بذاته وقد يطلق ويراد به المستقل المفهومية  
 ويقابل الصفة بمعنى غير المستقل كذا حقيقة سبب المحققين  
 في خواشي شرح النجاشي في بحث هل ليس المراد هنا القائم  
 بذاته والخراج البياض وامثاله عن تعريف اسم الجنس  
 مع انه اسم الجنس اصطلاحا وبقي واسطة من التقسيم  
 فمخل ولا المستقل المفهومية والابطال التعريف والتقسيم  
 ولا الحقيقة والادخل المصدر والمشتق في هذا القسم  
 فلا يقع تقسيم اللفظ اليه واليهما غاية التوجيه ان  
 يراد بالذات المستقل المفهومية ويعتبر قيدان بقرينة  
 المقابلة اي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما ولا  
 نجح انه وان كان تكلفا جدا لكنه اولى من ان يراد بالذات  
 باليحدث ولا نسبة بينهما كما افيد لانه مع كونه تكلفا  
 كذلك يرد عليه ما افيد انه يتوقف تفعل معنى الذات  
 على تفعل نسبة بينهما مع توقف تفعل معناه على معنى  
 الذات واسم الجنس فسر صاحب الفصل بما علو على شئ  
 وعلى كمال اشبهه قال الشيخ ابن الحارثي اخرج المعارف عنه  
 ولا يخفى انه شامل المصدر والمشتق فجميعه قسما اليها  
 فاسد وفيه وتوحيده المستفاد من التقسيم على ما قرر متفق  
 بهما والقول بان الموقف قسم من اسم الجنس لا يساعد العبارة  
 وينافيها ما سيأتي في انه علم من هذا التقسيم الفرق بين  
 اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينفع في

ما انصرف اليه من التقسيم  
 اي انصرف اليه من التقسيم  
 لا يجوز ان يقال ولا  
 الاخصر ان يقال ولا  
 المستعمل بالمفهوم ولا  
 الحقيقة والادخل  
 المصدر والمشتق  
 انما

ففي هذا تعريف  
 الحاصل من التقسيم  
 لفظ هو مدلول  
 كذا مستعمل بالمفهوم

اراد اطلاق  
 على شئ  
 ركن

اي كمال ذلك الكلام  
 صفة للغير  
 بانها  
 انما هي  
 مشكلا

في الوقف بينهما وما يستفاد من الخواشي المنسوبة الي سيد المحققين  
 في هذا المقام من ان اخرج المصدر عن اسم الجنس ليقع عليه  
 بيان المشتق من ان اخرج الودع من التوقيف لايقتضيه الوقف  
 سببا للوقوف الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم الجنس  
 وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر عن التقسيم الاعذار  
 به بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت الا ان يقال ذكر الامام  
 الرازي في الحصول ان الاسم الذي مدلوله كلي اما ان  
 يكون اسما للنفس الكلية كلفظ السواد وهو المشتق من الجنس  
 عند الحاجة او لوصفية امر ما بصفة وهو الاسم المشتق  
 فجعل المشتق مقابلا لاسم الجنس وتبعه كثيرون وخرج  
 ينبغي ان يحمل الذات في عبارة المتق على الكلية وتقييدها  
 بحصل به المقابلة وكلام الامام تمة تذكره في بيان المشتق  
 ان شائده بقا او حدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر  
 عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصير  
 كذا ذكره في الاثمة الرضي وهو الرضي الشارح المطالع  
 وقد يفسر القيام بالغير يكون القيام ناعنا للغير بان  
 يشق منه اسم بصفة وقد يفسر بكونه حاصله فيه بحيث  
 يكون الاشارة الى احد ما عني الاشارة الى اخر تحقيقا  
 كالضرب في الضارب او تقديره كالاصوات القائمة  
 بالاجسام والصفات القائمة بالجوهرات فان بناء من  
 هذه الامور ليس شار اليه هشا لكنها حاصله في

في هذا المقام من ان اخرج المصدر عن اسم الجنس ليقع عليه  
 بيان المشتق من ان اخرج الودع من التوقيف لايقتضيه الوقف  
 سببا للوقوف الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم الجنس  
 وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر عن التقسيم الاعذار  
 به بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت الا ان يقال ذكر الامام  
 الرازي في الحصول ان الاسم الذي مدلوله كلي اما ان  
 يكون اسما للنفس الكلية كلفظ السواد وهو المشتق من الجنس  
 عند الحاجة او لوصفية امر ما بصفة وهو الاسم المشتق  
 فجعل المشتق مقابلا لاسم الجنس وتبعه كثيرون وخرج  
 ينبغي ان يحمل الذات في عبارة المتق على الكلية وتقييدها  
 بحصل به المقابلة وكلام الامام تمة تذكره في بيان المشتق  
 ان شائده بقا او حدث اي معنى قائم بغيره سواء صدر  
 عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصير  
 كذا ذكره في الاثمة الرضي وهو الرضي الشارح المطالع  
 وقد يفسر القيام بالغير يكون القيام ناعنا للغير بان  
 يشق منه اسم بصفة وقد يفسر بكونه حاصله فيه بحيث  
 يكون الاشارة الى احد ما عني الاشارة الى اخر تحقيقا  
 كالضرب في الضارب او تقديره كالاصوات القائمة  
 بالاجسام والصفات القائمة بالجوهرات فان بناء من  
 هذه الامور ليس شار اليه هشا لكنها حاصله في

ارجع الى اتفاق مع الامام

ليس بشئ

انما هو كالتقوى بين الله وبين عباده

بالاشارة الى  
 كالواجب

على كماله







على الوجود واعتبر فيه وفي الحدث قبل الوجود فيكون مقابله  
 الثالث وحال قوله او نسبة بينهما على المركب منها الا انه غير عنه  
 بقوله او نسبة بينهما بينهما على انه تركب اعتبر فيه النسبة ونسبة  
 لما ينشأ من النسبة وغيره ان اريد بالمدلول الموضوع له فلا  
 ينفع في تأويل قوله او نسبة بينهما بالركب منها لان المركب من الذات  
 والحدث ليس الموضوع له في الفعل والمنتق بل الحدث والنسبة  
 والزمان في الفعل والركب من الذات والحدث والنسبة في  
 المنتق وان اريد ما هو من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التأويل  
 لان النسبة مدلول تسمى لها الا ان يقال الركب من الحدث وهو  
 الذات لا يقتضي ان يكون جميع اجزاء الحدث والذات بل يكفي  
 فيه ان يكونا من اجزاء فلا يشك بالمنتق ولا يخفى انه لو اريد بقوله  
 او نسبة او ذ ونسبة لم يشك بالفعل ايضا فهذا هو التأويل  
 الحقيقي بالتعويل ولقد ثبت قدس سره على ان احتمال مركب من الذات  
 والحدث غير مشكل على النسبة بينهما واحتمال كون النسبة على وجه  
 لا يقتضي شي من المشتقات لا يخل بهذا التقسيم ليس المقصود  
 المحصر العقلي حتى يضر فيه تعارضه عقلي وكونه المفهوم المقسم  
 اعم عقلا بل هو من نوع ضبط للالفاظ بحيث لا يخرج عنه  
 لفظ في الواقع لا يصدق مفهوم مذكور قسم منه في الواقع على  
 غيره ولا يجوز فيه من يوزن قسم من لا يكون من ذلك القسم  
 بل المخرى تحقق ذلك الفرد فلا ينجم عليه قدس سره ما افيد ان  
 قوله والمقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا المحصر العقلي

على انه مركب اعتبر فيه النسبة لا المركب طلقا سواء اعتبر فيه  
 النسبة او لا وسواء كانت هذه النسبة المعتبرة فيه على وجه  
 اعتبر فيه شي من المشتقات او لا كما شئت لك في حقيقته  
 كلامه قدس سره

على معنى المشتقات ذات نشأته  
 لانه معنى الثالث داخل في  
 مفهومه

لا وجه في تعيين نوع الاشكال بالمنتق من اجزاء الفعل  
 الا ان النسبة من اجزاء الذات ما ليس بحدث ولا هو من اجزاء  
 ايسر بحدوثه على وجه  
 وهو من اجزاء الذات ما ليس بحدث ولا هو من اجزاء  
 وهو من اجزاء الذات

على كون المفهوم قسم واحد وهو  
 المركب اعم لكونه لاجم  
 لا يكون لاجم

لا يجوز

العقلي انما يحس لو لم المحصر الاستثنائي مع انه لا يتم خروج بعض  
 الالفاظ الداخلة في القسم عن الاقسام اذ مقصوده قدس سره  
 ان الاحتمال لا يضر في التقسيم لانه لا يرد على هذا التقسيم شي اصلا  
 وما ذكره وافترضه وما ينبغي ان ينسب عليه ان التزام فاعل  
 مرفوع للمشتقات كما في الفعل يقتضي ان يكون فيها  
 نسبة الى ذات خارج عن مدلوله كالفعل فيكون فيها نسبتان  
 نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا ان يقال التزام  
 المرفوع لها بالوضع ان ربطها بوصفها امر قبيل ربط حال  
 الشيء به ام من قبيل رابطة حال متعلق كل الشيء به بخلاف  
 الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار نسبة في مفهوم متوقفة  
 على تحقق هذا المرفوع وبعد فيها تردد لا بد له من قاطع وببطل  
 في هذا القسم معنى الصادر التي مفهومها حدث خافي يقوم  
 من حدث ونسبة الى ذات كالفيضان فانه سيلان الماء  
 والعجي فانه عدم البصر الا ان يرا في التأويل ويقال المراد  
 او نسبة بينهما لا يكون حدثا بقوينة المقابلة تأمل والمشار اليه  
 بقوله وذلك هو ذ ونسبة لان قوله او نسبة بتقدير ذو  
 نسبة او نسبة لانه بمعنى ذ ونسبة والتذكير لتذكير ان  
 المراد ذ ونسبة اولانه مدلول او لما ذكر ان المؤنث الذي  
 لا مذكوره من لفظه يجوز فيه التذكير لما ذكر ان التذكير  
 باعتبار الخبر لان الخبر غير مؤنث التذكير فلو اعتبر المبتدأ ذكر  
 كان مذكرا ولو اعتبر المبتدأ مؤنثا كان مؤنثا ويكون التقدير  
 ان يكون التقدير اما ذ وان يعتبر

وهو انما يكون اذا كان فاعله متنا  
 نحو زيد فاعله

وهو انما يكون اذا كان فاعله  
 اسما بارزا نحو زيد فاعله

ولو ان كان مدلول اي لان نسبة مدلول اللفظ الى مدلوله  
 ان تذكر اسم الاشياء باعتبار كونها من الاشياء مدلوله  
 على قوله مدلول ان المراد بالمدلول انما هو الموضوع له  
 هو او نسبة بينهما لانه ليس الموضوع له في المنتق  
 في الفعل كما عرفت انما هو ما هو من الموضوع له  
 في فعل الفعل والمشتقات في مدلوله ذات وشمادله  
 حدث فلا يخفى ان قوله او نسبة بينهما فاعله  
 ما سبق حتى تخلص عن هذا الفلوق استاذ  
 كما يشك



[illegible]



أراد انفسه بالكثر من عبارة المتعارف معناه

ای امر مهم  
ارتقاء غایت  
الایهام فصفا  
وان تعنی فام  
مکان و زمان  
والله

الاسهاب  
كثرة الكلام

2672

كما عرفت من  
الفيضات  
والله اعلم

ای في توفی  
المستفاد  
من التفتیح

وهو عدم ورود النقض بالأفعال المنسوبة  
على الزمان

ای کون حاصله  
لا انقال له  
کما قد لا عصاره  
لان الا ان  
الان فمضاج  
اشق من المضج  
الاسناد مستفاد  
في الارس

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

का



لان المقولة بحجة البرهان لا يكون  
الحكم هذا وجعل يوجب في عبارة من الترتيب انبى بهذا الوجه

جعله من الواء وارتاب هذا التكلف وجعل الافعال الناقصة  
افعالا واخرها على سلك الموقوف لان نظرها في الالفاظ  
انفصا وهذا التأويل اقرب من الضبط فاما في المضافات  
الافعال في الاحكام وبهذا يظهر ان ما ذكره من ان القوم جعلوا  
الافعال الناقصة افعالا واخرها على سلك الموقوف لان  
نظرها في الالفاظ انفصا كذبة فحدها من اقسام الكلية باعتبار  
ما يدور فكلذب واعلم ان للشيء والفعل في ذاته وجه  
اخر ايهما الذات في المشتق اما في الغاية او درونها وجواز كمال  
تعيين الذات في الفعل وتام النسبة ونقصا في المشتق و  
اتراجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه بحيث انها صارت معه  
كشيء واحد قابل للحكم به وعليه كاحقق سبب المحققين  
قد مر في تصانيف غير مرة ودخل الذات في المشتق على ما هو  
المشهور في بابي المهور وحقيقة سبب المحققين في بعض النسخ  
وان انكوه في بعضها وخرجها عن الفعل ولذا الاستفاد من وجهها  
الفعل والاستفاد النسبة منه ما لم يذكر معه الذات وذكر ان  
عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات والمحدث مستفاد  
منه بدون ذكر الذات يوجب وجود دلالة التضمن بدون  
المطابقة الا ان يقال بان النسبة تفهم اجمالا للعلم بالضم  
وان لم تفهم بخصوصها ومعنى استلزام التضمن المطابقة  
استلزام فهم الحكم على وجه يقتضي وجه وضع الوضع

اعلم ان هذه المقولة قد مر في بعض النسخ  
المشتق في مفهوم المشتق فاعلم ان  
المشتق في مفهوم المشتق فاعلم ان  
حالة كمال الفعل يكون ذلك  
الفرق بينهما

الافعال الناقصة  
على وجهها

الافعال الناقصة

الواضع والعلم به ففهم هذا وانا اقول فهم الحديث لكونه مدلول  
المطابقة للمادة لا يستلزم وجود التضمن بدون المطابقة  
كما ان فهم معنى زيد العلم بوضعه حيزي سماع زيد قائم من  
غير فهم مجموع معناه لا يوجد في ذلك نوع او رد الاشكال  
بفهم الزمان الذي هو جزء من معنى لحيته بدون فهم عام معناه  
الذي هو المركب من النسبة والزمان لكان متجها ثم اقول  
الدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء  
اخر والدلالة بهذا المعنى على الزمان يستلزم الدلالة على  
المجموع وان لا يستلزم فهمه فهم تامل والظاهر في قوله في  
الثاني والثاني عطف على قوله والاول كفاؤه في قوله فالوضع  
لتوضر اما لان المقام التفصيل اي وضعه للمشتق الذي هو  
مدلوله اما في المشتق وقد عرفت معناها الثاني اي  
اللفظ للوضع لمشتق وضما مستحصلا لا الثاني في الوضوح  
وهو العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول العلم الاجناسي  
وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي ما هو ذا مع تبيين الحاصل له  
في الذم مع ان النجاة جباوا لفظ العلم لمفهوم شامل له  
انفاض في الباب العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما شبهه  
لشيء كان كطلمة او جنس عينا كاسامة او معنى كسبحان  
وزوبرا ووقتا كقدوة هذا فلا بد ان يقال الموقوف فهم  
العلم اي العلم الشخصي وقيل هو المتبادر من العلم وفيه ان المتبادر  
انما يلزم في غير مقام التوفيق واما في مقام التوفيق المتبادر

هذا هو العلم  
الاجناسي  
وهو اللفظ  
الموضوع  
لمفهوم كلي

بعض النسخ  
مدلول مطابقة بدون  
مدلول مطابقة  
على تقدير ان يكون المادة الفعلية

الظاهر  
ان المقولة قد مر في بعض النسخ  
عطف على الاول

ان المستفاد من التفسير هو لفظ  
مدلوله الشخصي وضعه الشخصي

فان الشخص مدلوله  
ما يكون في ذاته  
ما لا يكون في ذاته







رآه ملحوظة تبعا ونظرا لهذا لا يمكن ان يحكم عليه به  
 لتوقفها على ما عطفها فصدابه يشاهد الوجدان الصادق  
 وانا انقول لئلا يكون معنى قولهم ما دل على معنى في غيره  
 ما دل على معنى حاصل في الغير ولما كان الحرف موضوعا للمعنى  
 قائم بالغير حيث انه قائم بذلك الغير وكونه قائما بالغير  
 لا يتقبل الا بعد تعقل ذلك الغير توقف تعقل معنى الحرف  
 على ذلك الغير بخلاف الاسم والفعل فانها لم يوضع للمعنى  
 حاصل في الغير حيث هو كذلك بل انما وضعها للمعنى قائم  
 بنفسه او لمعنى حاصل في الغير موعود عن هذه الكيفية في  
 موضوعه ككل ابتداء خاف من حيث هو حاصل في شئ فقام  
 بذكر ذلك الشئ لم يستفد تلك الكيفية بخلاف لفظ الابتداء  
 فانه موضوع لذات الابتداء لا من حيث انه حاصل في شئ و  
 ولما وقع في تعريف الحرف ما دل على معنى في غيره من حيث انه حاصل  
 في غيره قيل في مقابلة في الاسم والفعل ما دل على معنى في  
 نفسه بمعنى سلب اعتبار كيفية الحصول في الغير هذا في تعريف  
 لوجه عدم دلالة الحرف على المعنى بلا ضمنية ونظير ما وقع  
 في تعريف الاسم والفعل والحرف على ما هو الموقف فاحفظه ذكر  
 ان كون الحرف موضوعا للمعنى مستحقة برده قولنا  
 سري في البصرة الى الكوفة خير من سري في الكوفة الى البصرة  
 فان الابتداء والانتها في المفهومين ههنا كليتان بدرجة  
 خفهما ابتداء وانتهاة شئ وان لا يمكن ان يكونا من

من حيث انه حاصل في الغير

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

يعني مجموع مفهوم المركب منها اذا لوحظت قصد كل واحد من  
 كما في كل على قول السند في جعل الفعل من اقسام ما مدلول على تأمل فاحفظه  
 واما مجموع مفهاده الذي هو الحدث والنسبة المفهومة التي لو عرفت من انما كانت بين ذلك وقائمه المفهومين  
 لتعرف حالها من رتبة هذا ما لا يخفى في كونه حكمة وحكمة علمية في نظر بل هو باعتبار تمام مفهاده كالمركب

من حيث عام معنى الحرف على شئ اذا كانت امكن ان في الاشتراك  
 نظر الى ذات المفهوم والامكان ثابت لهذين المفهومين  
 نظر الى ذاتها وان لا يثبت لها من حيث عام معنى الحرف وكذلك  
 النسبة المقبرة في مفهوم الفعل فحينئذ ينشأ متعددة فان  
 نسبة القيام الى زيد قائم في زيد قائم فحينئذ ينشأ نسبة اليه في  
 الصباح ونسبة في المساء الى غير ذلك ولما كان الحدث  
 والنسبة والزمان في مفهوم الفعل كليتان لا يشك في جعل  
 مفهوم الفعل كليتان في الابتداء الذي في نسبة بين السري  
 المطلق والبصرة غير الابتداء الذي في نسبة بين السري  
 والبصرة فان نسبة المطلق الى شئ مباني نسبة فرد من  
 اليه والنسبة تغير في الاطراف سواء كان تغير الطرف قبل  
 جزئي بكتبي ومباني مباني وكذلك نسبة القيام في  
 الزمان الماضي مطلقا الى زيد غير نسبة القيام الحقيقي الصباح  
 في الزمان الماضي الى زيد وان كان ذلك القيام الحقيقي  
 فرد للقيام المطلق والحاصل ان النسبة امور اعتبارية  
 ينتزعها العقل ويغيرها بين الاشياء فانما ينتزع منها  
 ويغيره بين المطلق وشئ لا يصدق على ما ينتزع و  
 يغيره بين فرد في ذلك المطلق وشئ هذا هو الحقيقي  
 الموعود في صدر التقسيم واما قبل ان المدلول المطابق للفعل  
 وهو مجموع المركب من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل  
 بالمفهومية وجزئي جزئية النسبة فيبطل كون مدلوله كلياً

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم

لا يمكن ان يكونا من  
 الوجود والعدم







حملي

فمعللان استعالمها  
في الجزئين و

قرینہ

[illegible]

درجہ

مما لا يكون  
مما لا فعل  
مما لا فعل  
المعطل

باب في الاغصان والاشجار  
والاعضاء والاشجار  
والاعضاء والاشجار  
والاعضاء والاشجار

الحسنة اعم من الحسنة الحقيقية وتقديرا  
وتجعل الوصف حسنة تقديرا  
فقال ع

ان فاداسم قلونی علیہ وبنی خبیثہ  
وہ قریب الیہ لان المراد  
المراد منہ فی الیہ لان المراد  
وہ قریب الیہ لان المراد

فان قرينه المضاف اليه يكون عقيدته باننا نكون  
في الكلام وكون علم الخاط قرينه وكذا  
الحال في التوف بلام العهد كما تقول  
ادخل البيت اعطى  
الساب  
حج







الانفاظ النسبية

فيلزم بالنبهات اما هذه الانفاظ والعبارة فيكون  
المراد الاشتغال على كل منها الاعلى جميعها والاربع اشتغال الشيء  
على نفسه لان الخاتمة مع غيرها والمعاين ولا يبعد ان يراد  
المعنى المصدر على هو اللفظ هذا كلامه اقول ان اراد بالنبهات  
الانفاظ والعبارة تبطل اشتغال الخاتمة التي هي عبارة عن  
قوله تشغل على نبهات وعن النبتهات على مجموع النبتهات اشتغال  
العمل على جزء ويقدر ارادة المعنى المصدر على الاول الثلاثة قوله  
مشتركة واخواته فافهم وقد عرفت ان التنية يطلب على  
معينين فتذكر سبيل ذلك في اثناء شرح كل تنية ان  
وسم بالنبته من توابع ايها فاذا علم ان من اجل النبتهات  
التي يتخى المقام ذكرها ان توفيق المعرفة بما وضع لشيء بعينه  
كما وضع في كلام القوم صحيح بظاهره ولا يحتاج الى تاويله  
بما وقع فيه اقوام لم يتاولوا التحقيق الذي اخذنا له  
في وضع اسماء الاشارة والموصول والمفرد ذلك انهم لما  
اشكل عليهم وضع امثال هذه الامور للشخصيات الغير  
المشاهدة لعدم احاطة الذهن بها حين الوضع قالوا  
بما سوي العلم من المعارف موضوعات لمفهومات كلية يستعمل  
في جزئياتها فالموضوع له فيه كليات والمستعمل هو جزئياتها  
ابدا ومعنى التوفيق المعرفة ما وضع لمستعمل في شيء بعينه  
ولزمهم ان تكون التاويل سمحا جدا سيما في التفرقات  
التي يستعمل فيها استعمال الانفاظ المهمة ان يكون

صحيح

لربيع

فلا يلزم اشتغال الشيء على نفسه  
فكأن قولنا ما قيل  
لا اشتغال لشيء على نفسه  
بل اشتغال لشيء على غيره

ط  
وضع  
بعبارة  
الاشغال

ان يكون هناك مجازات لاحيان لها في الفاظ كثيرة الاستعمال  
جدا فلا يكون للتمثيل بوجود المجاز بدون الحقيقة بامثلة  
نادرة وجه بل لا يكون للاشتباه في وجود المجاز بدون الحقيقة  
من جم غفيرة وذوي علم كثير واو لم قد خيل وجه ثم قولهم ما  
سوي العلم من المعارف كذلك على ما خرج به العلامة التفتازاني  
في شرح التلخيص منقوحي بالمؤيد لم يخرج عن لا يذهب عليه  
ان معرفة الموضوع له لا يتوقف على السماع من الواقع بل مدار  
معرفة على تنوع الاستعمالات ولما كان ما يتوقف له من التبع  
اقرب مما للترجمة القوم كان اولى بالاعتبار فلا يراد ما افيد  
ان ما ذكره المتألف انما يسمع لو كان له نقل من واقع اللغة  
لان اللغة لا تثبت بالعقل ومن النبتهات الحقيقة بالذکر  
هو انه علم مما سبق وجه لزوم ذكر الفاعل في الفعل و  
عدم لزومه في المصادر حيث علم ان النسبة الطالبة للفعل  
مقبولة في الفعل ونها الاول الى التنية الاول هذا تنية  
واعلم انه يصح في بعض النبتهات انه علم مما سبق و  
لا يصح في بعض اخر مع انه علم منه هذا التنية فاما ان  
يكون ذلك اظهرا لا اهتمام بشان معلومية البعض في التقسيم  
او تبيينها على اختصاص في تقسيم بخلاف غيره فانه يستفاد  
من كلام غيره ايضا الثلاثة مشتركة على صيغة اسم الفاعل  
في ان مدلولها ليست معاني في غيرها لا تشغل الا تشغل  
ذلك الغير والاول في ان المدلول من غير اضافة الى

منه  
مستفاد

يمكن ان يدعى ان الامم موضوعات كالمجوز  
لنبتهات متشعبة بوضع عام فلا يمكن التوفيق  
بالكلام ايضا موضوع الامم متشعبة بالوضع الجزئي  
وبهذه الاشارة هي المأخوذة من النبتهات  
التي في اذهان الخطابين انتهى

ضمير تقسيم للمع  
وضمير به البعض المصريح كحل منها  
الضمير واسم الاشارة والموصول

كما في الحروف فانه مدلولها اشغال مستفاد بالعموم  
على كل من قصد بالذات صالحة للعلم عليها واما مدلولها  
الاشغال بالخصوص بل هي الاشغال على غير ما خلا تفهيم



هذا هو المقصود من قوله  
انما لا يفيد الشك في  
الاشارة العقلية

تلك الثلاثة لانها متفق الاشتراك بينها الا ان مثله غير  
عزيز في عبارات المتكلمين وهو مسامحة شائعة لا يكاد  
يحتج عنها والاولى لمعنى الافراد او المدلولات بصيغة  
الجمع وان كانت اي المدلول الثاني لكونه مدلولات وجعل  
الضمير الى المعاني خلافا لسوف يحصل معنى اللفظ بالغير وانما  
فلنا من اللفظ لان تحصله وتعلقه في حد ذاته يمكن  
من غير ضمير انما الاختياج الى الضمير في الانتقال من اللفظ اليه  
على ما حققناه وفي معرفة انه مراد على ما يستفاد من كلام  
سيد المحققين وقد سبق تفصيله فتذكر فلا يتجده انه  
لما حصل تلك المعاني الالفاظ ومعنى الحرف ان كان  
في الغير لانه لا يحصل الالفاظ فكيف لا تكون معاني  
في غيرها ولقد اصرحت حيث قال وان كانت تحصل  
بالغير ولم تقل تتحقق بالغير كما قال في الحرف فغير العبارة  
اشارة الى تفاوت المعنى وقوله في اسم متفرد على سابقه  
من غير احتياج الى اعتبار امر في السابق لا دفع احتمال كونها  
افعالا من ان المراد بدلولها بالضمير والمطابق على ما قبل  
ومن غير احتياج تاويل قوله في اسم الى انها ليست حروفا  
على ما افند لان تلك الثلاثة عبارة عما هي تحت الموضوع  
للتشكي فلما لم يكن مدلولها في غير ما فلا بد من ان يكون اسما  
الثاني اي التبيين الثاني هذا الاشارة العقلية الموهودة  
التي هي في فنية الوصول لا مطلق الاشارة العقلية اذ

هذا هو المقصود من قوله  
انما لا يفيد الشك في  
الاشارة العقلية

تفصيل عدم كونها افعالا

اذ لا يصح انما لا يفيد الشك ولا ينطبق عليه ما ذكره الدليل  
لجواز ان يكون الاشارة العقلية مفيدة للتقييد بالجوهر  
لوقال القرينة العقلية كما ان اظهر في ارادة الممهور وكانت  
اختار الاشارة للاشارة الى ان القرينة العقلية اشارة  
كالحسبة ولو جعل قوله وان كانت في غيره فاما حسبة  
وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الوصول بتقدير فاما اشارة  
حسبة او عقلية لم كانت عبارة عنها مسوقة على ما  
هو الظاهر لكنه خلافا لفظا ووجه ان كون تلك الاشارة  
العقلية لا يفيد الشك في انه علم مناسب انها قرينة الوصول  
لا غير فيكون الاشارة الى النسبة الجزئية اذ قرينة لا يكون  
الا الصلة كما علم بالاستقراء ومعلوم ان الوصول للعلوم  
قبل القرينة المفيدة للتعيين امر كلي فاذا اقرق بالصلة بتقدير  
بالحدث الكلي المستبطن الصلة فان المفاد من الذي ضرب  
تقييد مفهوم الذي بالضرب وفي الذي هو انسان بالا  
نسائية وبهذا القدر لا يشك في ان تقييد الكلي الكلي  
لا يفيد الشك في ذلك ضرورة وان نظريتين بان المفهوم  
والمفهوم اليه كليان فلا يحصل الشك في منع ذلك بانه  
اذا جاز حصول التضييق في الكلي بانضمام كلي اليه بحيث  
ينحصر في فرد فلم لا يجوز حصول المعنى به بحيث يمنع وفي  
التركه فيه ودفع بان كلامه المفهوم والمفهوم اليه يجوز  
العقل صدق على جميع ما عداه فيجوز صدق كل منهما على

ط  
التخصيص



جميع افراد الاخر وذلك يستلزم تجزئته الى المجموع بين افراد  
 كل منها تأمل وعلى الدفع بان جميع العمليات متساوية في  
 الافراد الفرضية وضم احد المتساويين الى الاخر لا يخرج  
 شي من الافراد واختصاصه بمعنى تفيد الكمال لا يقل  
 افراد الفرضية فضلا عن جملة مستخصا ولا الدفين  
 منظورها فان شيئا منها لا يخرج في التقيد الغير الوافي  
 لا يقال ما قيل ان الطبيعة للقيمة بالعموم هي حقيقي  
 حقي جعل بمعنى الميراثين القضية الطبيعية داخله في الشخصية  
 يفيد ان تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل  
 المذكور لكون الاشارة العقلية المعهودة غير مفيدة  
 للشخصي نظر لان تفيد الكمال الكمال لا يفيد الشخصي بمعنى  
 انه لا يصير المقيد مجرد ذلك التفيد شخصا الا انه لا  
 يحصل الشخصي بذلك التفيد لو استلزم الانتقال الى  
 شخصي مضم مع هذا الكمال المقيد فلم لا يجوز ان ينتقل من  
 التفيد بالصلة الى شخصي لدلول الموصول بناء على العلم بالخصار  
 الصلة فيه الى غير ذلك تفيد تلك الاشارة الشخصي  
 وكيف لا واذا كان الموصول موضوعا للشخص فلا بد ان  
 يفيد الشخصي والالم يفيد وضعه له الا ان يقال يريد  
 ان مجرد الاشارة العقلية لا يفيد الشخصي من غير تحقق  
 ما يصاحبه بخلاف قرينة الخطاب اي قرينة يشتمل عليه

جميع افراد الاخر وذلك يستلزم تجزئته الى المجموع بين افراد  
 كل منها تأمل وعلى الدفع بان جميع العمليات متساوية في  
 الافراد الفرضية وضم احد المتساويين الى الاخر لا يخرج

تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل

تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل

عليه الخطاب بمعنى الكلام الذي يخطب به من الامور المفصلة  
 سابقا وقرينة الحسنى اي قرينة يدركها الحسنى من الاشارة  
 الحسنة فانها تفيد ان الشخصية نظر الى ذاتها غير  
 استعانة بما يصاحبهها فاضافة القرينة الى الخطاب  
 لا تدل على ملازمة الحسنى والملازمة في كل منها شي اخر وما جعل الخطاب  
 بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعله المحقق  
 قد مره اي قرينة هي الخطاب يدفعه انه لا يتناول قرينة  
 ضمير الغائب ولا يقطع عطف الحسنى على الخطاب الا ان يراد  
 بالحسنى الاشارة الحسنة ولا يخفى بقده ولا يرد ان قرينة  
 ضمير الغائب قد لا تفيد الشخصية لانه المرجع وقد يكون  
 كلبا لما استحققه له في التنبه العاشر ولا يخفى ان  
 عدم افادة مجرد الاشارة العقلية الشخصي مع ضرورة  
 افادة الشخصي باعتبار ما يصاحبه بنا في كون الموصول  
 كليا فلا يقطع قوله فلهذا كانا اي المفروا اسم الاشارة  
 المفهوم سابقا في ذكر قرينة الخطاب والحسنى  
 وهذا اي الموصول المشار اليه بالاشارة العقلية كليا  
 وقيل كون الموصول عني انه عد كليا اشارة الى التفات  
 بينه وبين المفروا اسم الاشارة في القرينة ولا يخفى بقده  
 وعما ارايت جعلهم الموصول كليا انهم متساو ما مدوله متخفي  
 الى المفروا العلم فعلم انهم جعلوا الموصول كليا الثالث  
 اي التنبه الثالث هذا والظاهر ان المعنى من هذا التنبه  
 الفرق بين المفروا العلم وفساد التقسيم الغير الشامل

تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل

تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل

تفيد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول  
 هذا كلام يبي ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل



انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون  
 انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون  
 انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون

لاسم الاشارة لانه علم هذه السابى الالانه صريح بانه علم من  
 السابى ناكيد لما يستفاد من التنبيه ونصير بيان وسمه  
 بالتنبيه لهذا الالانه حكم بدقيق علمت اي تمكنت من العلم نكنا  
 تاما من هذا اي ما سبق في التقسيم فوق بين العلم والمفرد  
 حيث علم ان الوضع في احدهما شخهي وفي الاخر كلي واما  
 الفرق ايضا بان الموضوع له في احدهما متعدد وفي الاخر  
 كما قبل فليس شاملا للعلم المشترك الذي هو اوج الاعلام  
 الى الفرقين وبين المفرد وان المراد معلوم في الفرق  
 بين العلم والمفرد حيث يتميز كل علم من كل مفرد كما علم الفرق  
 بين العلم والمفرد علم بينه وبين اسم الاشارة بل بين الثلاثة  
 الالانه ينفذ لك الفرق بالتوفى كما ان تقسيم غيره ينفذ  
 لهذا الفرق دون الفرق بين العلم واسم الاشارة وبين الثلاثة  
 حيث لم يذكر اسم الاشارة في التقسيم فيكون المقصود  
 في تقسيمه عدم ذكر اسم الاشارة دون عدم حصول  
 الفرق برشدك الى ذلك انه ذكر في كثير من كتب الأصول  
 متابعة للمحصل للفظ ان كان معناه مجزئيا فاما  
 ان يكون مفرا فهو مفرد ان كان ظاهرا فعلم وعلمت  
 ايضا فساد تقسيم الجري بالفوق اليها حال كونها كائنين  
 او حال كون الجري كائنا دون اسم الاشارة وقد عرفت  
 معناه والظاهر دون اسم الاشارة بالافراد كاخوية لان  
 التقسيم هو النوع دون افراده وكأنه افراد اخوية وجميعه  
 متابعة لبيان الادباء حيث يقولون في مقام توفيق العلم

لما ساه

لهذه التكملة

بما هو في

الموضوع في العلم والمفرد

العلم كذا وفي توفيق المفرد كذا وفي مقام اسم الاشارة  
 اسماء الاشارة وكما عرفت من السابى فساد اخراج اسماء  
 الاشارة عن تقسيم الجري علم فساد اخراج الموصول عنه  
 والالكان اذ خاله فيه فاسدا فيكون تقسيمه فاسدا  
 ويمكن ان يعتذر بانه لم يترقى له لاهتال ان افراجه  
 عن تقسيم الجري لعدده كليا لما لم يكن تقسيمهم  
 باخراجه فاسدا وقوله فلما منهم ان مدلول ذلك  
 القسم انما يتبعى بقرينة الاشارة ايجزئية هي الاشارة  
 او الاشارة المقارنة ومدلول المفرد الوضع تعليل  
 التقسيم اليها فقط ويتبادر من العبارة ان الفساد  
 راجع الى هذا الظن واصل التقسيم يرفى عن الفساد  
 ولا ينبغي ان يحمل عليه اذ علم من السابى ان التقسيم  
 فاسد كما ان الظن فاسد واما اعتبار عن اعتقادهم  
 بالظن لما ان الدعوى ظني فاما هو الظان فيه الظن او  
 للاشارة الى ضعفه وذلك الظن اما لانهم ظنوا  
 ان اسم الاشارة وضع للقدر المشترك والمفرد للثبات  
 الملحوظة بالقدر المشترك فجعلوا التقسيم المعتبر  
 في الاول جبي الاستعمال مستفاد من القرينة وفي  
 الثاني مقتضى الوضع كما قبل واما انهم ظنوا ان كليهما  
 موضوعان للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك  
 الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتقسيم المعتبر



في وضعه والضمير مفيد له وكان منشا هذين الظنين  
 انهم حين اطلاق الضمير نفوا عن لفظ الضمير التبيين من غير  
 ضمير من المستعمل الى اللفظ فظنوا ان الضمير يفيد التبيين  
 بنفسه ولم يفتقدوا ان هذه الصيغة لازمة له حين الاطلاق  
 اما المخاطب او الكلام او سبب المرجع ولم يفهموا من قوله مطلقا  
 اسم الاشارة مالم يضمن اليه عمل هو الاشارة الحسية الواضح  
 ضمها الى استعمال اللفظ المستعمل ويجعل ان يكون منشا  
 اخراج اسم الاشارة من الجاني انه جعل موضوعا لكل اصدق  
 عليه المنار اليه اشارة عقلية او حسية لما راو كل امر  
 اشارة مستعملة في المقولات العرفية بخلاف الضمير فانه  
 لم يستعمل في الكلام لا قسم منه وهو ضمير الغائب في الجملة فجعلوا  
 مجازا في الكلام لندرة حقيقة في الجزئيات بخلاف اسم  
 الاشارة حيث كثر استعماله في الكلام فلم يجعلوا مجازا  
 فيه ولا يخفى انه يستفاد من جعل تبيين الضمير بالوضع  
 ان غير المسمى ايضا تنقل للوضع العام للموضوع الذي هو  
 وليس ذلك مما يتوهم به التبيين اذ ارجع هذا تبيين لك  
 من هذا الى الدقة ذكر في التبيين حيث قرر معنى في غيره بانه  
 يتعين في نظر العقل انضمام غيره ان معنى قول النحاة  
 الحرف يدل على معنى في غيره انما يدل على معنى لا يستقل  
 بالمفهوم او معنى قول النحاة في غيره في تعريف الحرف انه  
 اى المعنى لا يستقل بالمفهوم في العبارة مساحبة لكن

ولم يظنوا

المراد من قوله  
 لم يظنوا

لكن المعنى غير خفي وقد استوفينا وجه دلالة قوله  
 معنى في غيره على عدم الاستقلال واما ان قوله في غيره  
 مستعمل بدل او وصف للمعنى وعلى التقديرين فالضمير  
 اما راجع الى المعنى او الى اللفظ واي وجه اوجه فهو في اللفظ  
 وما يؤيد كون المعنى لك انهم قد يفترون الحرف  
 بما لا يستقل بالمفهوم لكن يجب في هذا المقام الكشف  
 عن عدم الاستقلال بالمفهوم اذ لا يرفع الصناء  
 بمجرّد التفسير لعدم الاستقلال بالمفهوم اذ لا يرفع مع  
 ذلك <sup>المراد من قوله</sup> الضمير في تحقيق الوصف الا يرفع انما قاله  
 الشيخ ابن الحاجب في محله معنى قوله الحرف لا يستقل  
 بالمفهوم ان الواضح شرط في دلالة على معناه الا  
 فرادى ذكر متعلق بخلاف الاسماء التي لم تذكر غير  
 متعلق فانه لم يشترط فيها ذكر المتعلق في الدلالة  
 بل التزم ذكر المتعلق فيها لتحقيق الوصف من وضعها  
 فانه كلمة ذو مثله وضعت لتوسل بها الى جعل اسماء  
 الاجناس صفات فلهذا التزم اضافتها للاشترط  
 دلالتها بذكر المضاف اليه وردة المعنى في شرحه فقال  
 لا يخفى في هذا الكلام من التعلل والتحكم هذا وتفصيله ان  
 الواضع لم يفرغ بشيء من ذلك واما حكمه المسمى لما  
 افاده تتبع موارد الاستعمال فالحكم يكون ذو ما يجب  
 ذكر متعلقه لتبين الوصف والحرف فيجب ان يكون فيها التحصيل

و اما قيد المعنى بالافرادى لان اشراط  
 الضمير في الدلالة على المعنى الترتيبى مشتمل على  
 بين الاسم والحرف فان دلالة زيد على  
 الفاعلية هي قولك جاءني زيد واسطة  
 ضمير الذي هو جاء و محمد الله







في غيره وليس يكون معناه في غيره الا الحرف تأمل التنبيه  
 الخامس هذا قد عرفت بوجه الفرق بين الفعل والمشتق ان  
ضاربا الاولي انه بالضمير الواقع الى المشتق لا يرد على حد  
الفعل قبل مجئ ان يرد الحد المستفاد من التقسيم فانه علم  
منه ان الفعل ما دل على حدث ونسبة اعترفت في طرف  
الحدث بخلاف المشتق فانه يدل على الحدث والنسبة  
للمضرة من جانب الذات ويجعل ان يرد الحد المشهور  
في قول النحاة اعني ما دل على معنى في نفسه مقرون باحد  
الازمنة الثلاثة وعلى التقديرين قوله فانه ما دل على  
حدث ونسبة الى موضوع وزمانها بيان لعدم الورد  
 اما بيان الحد المستفاد من هذا التقسيم بجعل ضميرانه  
 للفعل او للمحدث ويأتي عنه ذكر وزمانها اذ لم يستفد  
 ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر وزمانها هناك  
 اشارة الى ان هذا القيد مراد في بيان الفعل في التقسيم  
 ترك المشبهة وان الانسب ح ان يقال قد عرفت  
 من الفرق بين الفعل والمشتق ان حد الفعل لا يرد عليه  
 ضارب اذ المتبادر مما ذكره ان ما يحصل من الفرق  
 دفع ما كان قبله والى على الحد لانه حد لا يرد عليه  
 ذلك واما بيان موذي حد النحاة وحاصله بمقتضى  
 هذا الفرق فمقتضى قوله ح انه اي الفعل بمقتضى جهة المشهور  
 او جهة المشهور ومضمونه ما دل على حدث بان يكون

من غير ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

تأمل  
 تأمل

من

يكون المعنى في عباراتهم كناية عن الحدث المشهور الخ شئ  
 بان يكون النسبة مضرة من جانب الحدث وما ذكر ان  
 التوفيق المشهور يستغني باذكري في تصحيح ان المراد بالا  
 قتران الدلالة بحسب اصل الوضع عن هذا التوجيه  
 يتجه عليه انه ايضا تاويل اذ ليس هذا هو المعنى في معنى الا  
 قتران وليس راجعا على التاويل المستفاد من فرق المعنى  
 حتى يكون معنيا عنه ثم يتجه انه ينبغي ان يقول فانه  
 ما دل على حدث اعتبره نسبه الى موضوع ليظهر ما هو  
 سبب عدم الورد بمقتضى الفرق واما بيان حال  
 ضارب على وجه يتضح عدم وروده وح كانه مانعة  
 ومعنى قوله فانه اه فان ضارب لم يدل على حدث و  
 نسبة الى موضوع وزمان تلك النسبة وهو لا يظهر  
 بالنظر الى الضمير لان مقتضى ما سوف رجوعه الى  
 ضارب الا ان الشايع المتبادر من مقتضى ما دل الوصول  
 والشايع في التقى لم يدل اولا يدل ولهذا يرجع جعل  
 ما هو صولة على جعلها مانعة فيما نسب اليه قد مر  
 من الجواشي وليس في قوله ونسبة الى موضوع تكرار  
 لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث حيث قرر بما قام شئ  
 كما ذكر في شرح المطالع لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق  
 عليه الحدث كالدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار  
 الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار

تأمل  
 تأمل

تأمل  
 تأمل



النسبة تكرر النسبة في مفهوم الفعل وانما قال ونسبة الى موضوع  
ولم يقل الى شيء ليعلم ان مدلول الفعل النسبة بطريق القيام  
لا بطريق الوقوع ولا يخفى ان المراد بالنسبة الانتساب الى  
هو فعل التكلم وما ينبغي ان يثبت عليه انه لم يراع الترتيب في  
ذكر التنبهات والا تقدم هذا التنبه على ما تقدم لتقدم متعلقة  
ولو كان يصدد بها هو متعلق باللام من تخفى معنى حرف  
واخوانه تقدم كثير من التنبهات الاليتية على هذا التنبه  
وما يليه تأمل التنبه **السادس** هذا قوله ومنه يعلم معطوف  
على محذوف اي يتبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله  
وقد عرفت من الوقوف وما يماثله مما سبق لمنع الفصل بقوله  
السادس واكثر ولا على قوله السادس هذا لعدم مقام  
الوصل وكسبي المقدّم منه يعلم او يفسر اذ لا وجه  
لذكره في التنبه السادس فجعله دليلا على ان ليس الخوف  
لقوله السادس ما بعده واللام يصح العطف وهم والوقوف  
المستفاد من سابق الكلام الوقوف بين اسم الجنى و علم الجنى  
لانه الذي بين ~~اللام~~ <sup>الاسم</sup> ~~الاسم~~ <sup>الاسم</sup> لا مطلق اسم الجنى  
وقد بين في محل قوله اسم الجنى على ما هو المعهود سابقا  
ولا يتجس عليه شيء لانه علم الوقوف المذكور غائبة  
انه علم الوقوف بين الصدر وبينه ايضا كجواب وتبين  
الا انه لم يثبت الكفاية بنبه السامع من اشتراك العلة  
والاوجه ان المراد باسم الجنى مطلق اسم الجنى وان

في قسم من  
الاسماء  
التي لا  
تكون  
بالاسماء

بأنه التنبه

وان لم يتبين اعتمادا على اشتقاق مفهومه والمعنى علم الوقوف  
بين افراد اسم الجنى وعلم الجنى فان الحكم بان علم الجنى  
كاسامة وضع لمعنى الجوه مشهور والمراد بجوه ذاته  
وحقيقته لا ما اشتق استعماله فيه في الالفاظ مما يقابل  
الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بجوهه ومادته  
لان اسامة مجموع مادته وصورة وضع لمعنى و  
المراد بالوضع لمعنى انه وضع لشيء باعتبار تقيده  
وعلى وجه يستفاد مع تفككه من اللفظ تعقل التعيين  
واما ان التقيين داخل في مدلول اللفظ وجزء منه فغير  
معلوم فاقبل ان التقيين جزء مفهوم علم الجنى لا بد له  
من دليل كما ان ما افيد انه خارج عن المدلول ومعتبر  
معه لا بد له من دليل وقد علم ان اسم الجنى **كاسامة** و  
امثاله المصدر وغيره وضع لمعنى معين من حيث جعل  
مدلوله مجرد الذات او الحدث لا بمعنى انه جعل عدم  
التقيين معتبرا معه كما يصيد ما سمعت في حل قوله  
وضع لمعنى بل المعنى غير منه التقيين يدل عليه قوله ثم  
جاء التقيين وهو معنى **اللام** والالزم التناقض  
من دخول اللام على اسم الجنى وانما قال وهو معنى فيه  
اشارة الى ان المراد بغير معين ليس بالانقيس له في نفس  
الامر اصلا اذ لا يمكن ان يصير بالانقيس له اصلا  
مقصود ابو وضع اللفظ ومقصود بالافادة او الى



انه معنى غير مستقل ويستفاد من قوله ثم جاء النقيض  
 انه بصدق الفرق بين مطلق اسم الجنس وموقفا باللام او  
 مجردا والافق الفرق بين اسم الجنس الغير الموقف وعلم الجنس  
 بكفي ان علم الجنس وضع لمعنى بخلاف اسم الجنس وانما قال  
 من اللام اشارة الى ان الاضافة دخيلة في تعريف الجنس  
 واصلا للمعنى وهي في الجنس ملحقه باللام على ما ذكر في  
 موضعه واعلم ان هذا الفرق انما يحتاج اليه على قوله  
 من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي في كل  
 ذهب اليه الحق واما على قول من جعله موضوعا للماهية  
 مع قيد الوحدة وهو المعنى بالفرق المنشور واختاره  
 العلامة الثاني المحقق التفتازاني فيقال للشيخ الوضي فلا  
 يحتاج اليه السابع هذا وقد عرفت ان الحرف يدل  
 على معنى في غيره تعقل بانضمام ذلك الغير اليه واذا  
 لم يكن تعقله الا بانضمام ذلك الغير اليه فلا يفتي  
 معناه عند السامع الا بانضمامه اليه فمعناه بهم  
 لخصه وتعينه بما هو فيه وقد عرفت ان الوصول  
 يدل على معنى مستقل تعينه عند السامع بقرينة مضمون  
 الصلة وهو معنى في الوصول فظهر ان حال الوصول  
 في النقيض على عكس الحرف بناء على ما بينه بقوله فان  
 الحرف يدل على معنى في الغير مفعول باعتباره وحاصله  
 وتعينه بما آتى بذلك الغير الذي هو اي معنى الحرف

أي التوضيح بالفرق لغاية الظهور وهو اعتبار الوحدة  
 غير معنية باسم الجنس وعدم التوضيح بالخاصة مطلقا  
 في علم الجنس كذا استفيد من بعض الفروع اسنادا

الحرف معنى فيه فتعينه عند السامع بما هو معنى فيه والوصول  
 بهم اصطلاحا حيث جعل النخاة المبرم اسم الوصول  
 واسم الاشارة اول لغة عند السامع متعلق لمبرم والابعد  
 من قوله يتعين بما هو معنى فيه قد تم عليه اشارة الى ان  
 النقيض بمعنى فيه مضمون على السامع اذ المنكالم لا يجب  
 ان يعينه في نفسه بالصلة بل لوجهان يتعينه بالصلة  
 وعلم المخاطب تعينه به لفتح ان تذكر الوصول بهذه الصلة  
 اذ الوصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة وفي بعض النسخ  
 بمعنى فيه وتوضيح ان الصلة معنى في الوصول اذ الصلة  
 انما تتم بربطها بالوصول وهذا المعنى اشترطه العابد  
 وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الوصول والصلته  
 فالصلة من حيث انها صلة معنى غير مستقل بالمفهوم  
 انما تعقل بتعقل الوصول لكي لا يفتي انه متعين والا  
 لدار فقد ظهر لا دراج لفظ المبرم في كلامه فايته جلية  
 وابالك ان تحمل قوله يتعين بما هو معنى فيه على انه يتعين  
 بمعنى حاصل في الوصول قائم به كما يعود اليه القراء على  
 تدقيق النظر وعدم التنبه لتوقف الصلة على الوصول  
 فاعلم في قوله عليه ما ذكره انه يتبادر الى الفهم من هذا الكلام  
 ان معنى الحرف حاصل في متعلقة قائم به كما ان معنى  
 الوصول محل لمضمون الصلة وهو فاسد لانقاضه  
 بهمة الاستفهام وتعذر ما ذكره في الظاهر وكذا فلا تحذف على ظاهره

وهو مضمون الصلة المعهود بنبوته لخاصة بذكر

تأخر حيث انه مبرم لا يح



ولعل ما ذكره الظاهر الحرف ما يدل على معنى حاصل في الغير يعني  
انه يتعقل يتعقل الغير والموصول يتعقل بما هو فيه معنى فيه  
بمعنى انه يتعقل بمعنى حاصل في الموصول قائم به فان قول الاعتراف  
اهون من الاقبال على هذا الاعتذار كيف ولا يثبت به  
ان حال الموصول على حال الحرف على انه الاعتراف من دفع  
بان حرفة الاستفهام تدل على مطلوبة النسبة وهي  
معنى فيها قائم بها وكيف لا وسبق طرح الحق بان  
الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فلو لم  
يكن معنى حرفة الاستفهام قائما بالغير الذي هو ما  
دخلت عليه لم يتم كلامه ويؤيد ذلك ان معنى  
الحرف مرادة للاعتناء بالغير والمرادة لان تكون الاوضاع  
للشيء فظهر ذلك من توجيه ثالث وهو ان معنى كلامه  
ان الحرف يتعقل معناه بشيء قائم به ذلك المعنى  
ومعنى الموصول يتعقل بشيء قائم بمعنى الموصول لكن  
لم تحمل العبارة عليه لان كون الحرف يدل على معنى في الغير  
قد اشتهر في عدم الاستقلال وقد ثبتته المتأخرات  
فحملنا عليه العبارة انسب بالمقام وبما اشتهر فيها من  
الانام واوفقا بكونه معلوما من سابق الكلام ولا  
يحق عليك ان هذا التنبية شديد الاتصال بالتنبية  
الاول بحيث يكاد ان يكون الفصل بينهما خطأ  
في النظر الاول التنبية الثامن هو هذا الفعل والحرف

والحرف اي كل فعل وكل حرف مشترك في انهما لا ان اي  
في الدلالة لا في الدلالة اذ ليسوا لهما قرارت مشتركة  
بينهما حتى يصلح لان يكون مشتركا فيه لهما في العبارة  
مساحة والعبارة الواضحة في الدلالة على معنى باعتبار  
كونه ثابتا للغير وذلك المعنى في الحرف هو عام معنى  
الحرف الذي هو ملحوظ في حيث انه حالة لتعلقه و  
قد عرفت تفصيله وفي الفعل هي النسبة المأخوذة  
على معنى الحرف ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير  
اي لهذا المعنى على ما هو المبدأ اذ اثبات الشيء  
للشيء فرع ملاحظة الميث له بالاستقلال فلا  
يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال  
وان لم يتبع ثبوت له والمراد بالغير هذا المعنى  
لا الغير المذكور على استفادة من الاعادة معناه وجهه  
غير خوف من جعل العلامة الثاني المحقق التقاريف  
رحمة في امثاله الا بتارة بالاسم الظاد ووجه الغير  
بينها على المراد غير سابق ولو قال لا يثبت له شيء  
لما كان اظهر والمراد به تعليق الشيء لا في الشيء لانه  
يجوز الى التكلف الغير القليل فامتنع الجبر عنها كما  
قاله النحاة اذ كون اللفظ مخبرا عنه عبارة عن  
كون معناه مما اثبت له شيء وهذه الجان احدها  
ان الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير تجامع



المغيرة

و حسن تبیین کو

10960

مجلس

استیوار

الحمد لله

في الخفا

عن عبد الله بن مسعود

100



وهذا التقى هو الشهور وقد صرح به بعض النحاة و  
وجه تركه تقييد الحكم الظهور ان جميع الالفاظ افعالا  
كانت او حروفا واسماء متساوية الاقدام في صحة الحكم  
عليها مستولاة كانت او مهلهت قبل الحاجة  
في نفي الحكم الى هذا التقييد انما يحتاج اليه لو كانت هذه  
الالفاظ مراد بها انفسها حروفا و افعالا او هو م

الظان كونها افعالا وحروفا حتى قصد معانيها الموضوع  
هي كما افقد ما تنفر عليها كالحركات فالحق ان منظور  
فيها اما الاول فلا يلزم اما كون الحكم فاصرا او ظاهرا  
لانه اراد بالمعنى في قوله يمنع الاخبار عنها حتى  
استعملها في معنيها المعنى الموضوع له وهو المنبأ  
عند اطلاق المعنى كما صرح به بعض المحققين في شرح  
الرسالة الشريفة في الوجهات لزوم الامر الاول لانه  
لم يشترط امتناع الحكم على قتل مراد به ضرب ضربا شديدا  
وامتناع الحكم في مراد آيها معنى على وان اراد الاعم  
يلزم الامر الثاني لانه لا يمنع الحكم على ضرب مراد به  
الضرب واما الثاني فلا يلزم بعد تسليم ان هذه الالفاظ

لا يتصرف بالفعلية والحرفية اذ لم تستعمل في الموضوع  
له او ما تنفر عليه لا يمنع ذلك ان يشملها الحكم على  
الفعل والحرف امتناع الخبر عنها لان عنوان الحكم لا  
يجب ان يكون وصفا للافراد حتى الحكم ولا حتى ثبوت

نحوه ان يراد بها انفسها  
ان يراد بهذه الالفاظ مرادها انفسها و قد صرح به بعض النحاة و  
وجه تركه تقييد الحكم الظهور ان جميع الالفاظ افعالا  
كانت او حروفا واسماء متساوية الاقدام في صحة الحكم  
عليها مستولاة كانت او مهلهت قبل الحاجة  
في نفي الحكم الى هذا التقييد انما يحتاج اليه لو كانت هذه  
الالفاظ مراد بها انفسها حروفا و افعالا او هو م  
الظان كونها افعالا وحروفا حتى قصد معانيها الموضوع  
هي كما افقد ما تنفر عليها كالحركات فالحق ان منظور  
فيها اما الاول فلا يلزم اما كون الحكم فاصرا او ظاهرا  
لانه اراد بالمعنى في قوله يمنع الاخبار عنها حتى  
استعملها في معنيها المعنى الموضوع له وهو المنبأ  
عند اطلاق المعنى كما صرح به بعض المحققين في شرح  
الرسالة الشريفة في الوجهات لزوم الامر الاول لانه  
لم يشترط امتناع الحكم على قتل مراد به ضرب ضربا شديدا  
وامتناع الحكم في مراد آيها معنى على وان اراد الاعم  
يلزم الامر الثاني لانه لا يمنع الحكم على ضرب مراد به  
الضرب واما الثاني فلا يلزم بعد تسليم ان هذه الالفاظ  
لا يتصرف بالفعلية والحرفية اذ لم تستعمل في الموضوع  
له او ما تنفر عليه لا يمنع ذلك ان يشملها الحكم على  
الفعل والحرف امتناع الخبر عنها لان عنوان الحكم لا  
يجب ان يكون وصفا للافراد حتى الحكم ولا حتى ثبوت

ثبوت الحكم الا ان يثبت عرفية فهذا التقييد انما يكون دليلا  
على عدم الاحتياج الى هذا التقييد ما لم يثبت انه اولى من  
هذا التقييد الا ان يقال الاولونه ظاهرة وقد يجاب عنه  
بان الالفاظ والحروف باعتبار انفسها اسما بل علام  
والمراد بامتناع الخبر عن الالفاظ امتناع الخبر عنها  
حيث انها افعال وحروف وكيف لا وكثير من الالفاظ

افعال واسماء وحروف واسماء واختاره العلامة  
المحقق التفتازاني قدس سره ووجهه بان الالفاظ  
الموضوع للمعاني موضوعات لانفسها وحيث  
ضمنا ولم يفضل معنى الوضع الضمني قد ذكر في شرحه  
ان الواضع جرح قال بحيث للمعنى افعالا في فقد ذكر

ضرب واراد نفسه وتلك الارادة صار متعينا  
لنفسه في ضمني وضعه بمعناه عينه لنفسه وقد  
نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوعي  
موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه وارادة نفسه  
حتى الوضع فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني  
فالوجه ان الوضع الضمني الوضع المنطوق فانه لا

وضع الالفاظ للمعاني لم يكن التفات الى بيان كفا  
فلما اجتمع الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها بعد  
وضعها وضعت لانفسها لم يكن احصاءها حتى  
البحث عنها فهو وضع ضمني غير مفهوم بالذات كما  
وضع للمعاني ولهذا لم يثبت بهذا الوضع الاشتراك

اول اختاره ان اختار كون الالفاظ حروفا باعتبار انفسها  
العلامة حيث قال في حاشية المتن والمحقيق ان وضعه على  
وما قيل من ان ضمير اختياره يجعله جارا ايضا لكونه كثير  
من الالفاظ افعالا واسماء و قد صرح به بعض النحاة و  
وجه تركه تقييد الحكم الظهور ان جميع الالفاظ افعالا  
كانت او حروفا واسماء متساوية الاقدام في صحة الحكم  
عليها مستولاة كانت او مهلهت قبل الحاجة  
في نفي الحكم الى هذا التقييد انما يحتاج اليه لو كانت هذه  
الالفاظ مراد بها انفسها حروفا و افعالا او هو م

واذا كان الالتفات الى انفسها فحقنا فوضعها بالانفس كان محققا لكون الالفاظ حروفا  
موضوعا على وضعها بالانفس  
جميع الالفاظ لان الوضع الضمني لو كان مضمونا  
لوضع الالفاظ لان جميع الالفاظ مضمونة  
الوضع الضمني بالوضع الضمني



كما ذكره المحقق التفنيز في حيث لم يتم به ولم يحمل الدلالة  
بهذا الوضع مطابقة وتضاداً كما أشار إليه في  
حواشي شرح المختصر ورد سيد المحقق اعتبار الوضع  
الضمي للالفاظ بناء على الحكم على نفسها بان ذلك  
لواقتضى الوضع كمال المهلات موضوعات لانفسها  
لاشتراك ذلك الحكم في المهلات والمستقلات و  
التزام ذلك فيها بكثرة في قواعد اللغة على ان اثبات  
وضع غير مقصود لا يساعد نقل ولا عقل ولا تحقيق انه  
اذا اراد اجراء حكم على اللفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه  
لم يحتمل هناك الا الى وضع ولا الى الال استعمال  
بتلفظه وحصوله بذلك في هو السامع مما يدل  
عليه وتخصره فيه اقول يرتدك الى ذلك الاستعمال  
انك حين تفيد باللفظ تخضره في غير ذلك فانظر  
هل جاز الحكم عليه ما اوجب الى الال وافتقر به مقام  
الحكم عليه ومقام الافادة لا اظنك في مرتبة من ذلك  
وما ذكر في ترتيب قوله انه لا يساعد عقل ولا نقل  
ان ضرر فعل ما في كلامه وكذا في حروفه و  
ومن مبتدئ وقد صرحوا ان الكلام لا يتأني الى  
من اسمي او فعل واسم وان المبتدئ لا يكون الاسما  
وقد صرح كثير منهم في الائمة الوضعية باسمه هذه الال  
لفاظ مع ان الاسم لا يكون الامور موضوعا لشيء  
اذ علم مساعدة العقل قد بلغ ما ذكرنا لك مبلغا

قوله والتحقيق الاول  
وما ذكره من ان  
مساعدة العقل لا  
تستعمل

لأنه لو لم يكن العلم تاماً في نفسه لكانت حروفه حروفاً غير حروف

مبلغا لا يمكن الكاره واما عدم مساعدة العقل بعد تسليم  
تصريح الائمة وعدم قول الامم تاويله ذكره سيد  
المحقق في ان مراده يكون الاسماء واعلاما انها قائمة  
بمقام الاعلام في تحصيل المرام فيبناء على نقل عنهم  
ليس بناء بعينه اذ ما بطله صريح العقل لا يلتفت اليه  
وكذا ذهب اليه جماهير الناس فيصح انه لا يساعد نقل لان  
نقله يرد على كل عقل كيف يساعد شيئا على ان المراد  
بالنقل النقل في الوضع فلا يجده القول بالوضع بل في وضع  
اذا ما ثبت في طريق النقل في الوضع ينبع موارد الاستعمال  
ومعرفة الوضع في هذه الاستعمال الالفاظ في مقام  
الحكم على نفسها لا يرتدك الى الوضع لشيء الحكم  
من غير اعتبار الوضع فلو فرضنا ان الائمة العربية  
يرثهم يقولون ان الالفاظ موضوعات لانفسها  
بناء على الحكم عليها الصريح بناء على حقيقة قدوسه ان  
يقال لا يساعد عقل ولا نقل الا ترى ان الائمة العربية كلهم  
صرحوا بان اسم الاشارة موضوع لمفهوم كل من ذكر  
ابدا الاستعمال في جزئيات هذا المفهوم ومع ذلك  
نقل من المعنى انه موضوع لكل من الجزئيات ولا يحمل عهد  
العقل في تلك الائمة عليه مع ان عدد الكثر  
من عدد القائلين باسمه هذه الالفاظ وبعد  
وضوح الحال انظر من قال وما قال ولمن قال وفي

منها من

فيما لم يثبت

في استعمال



ثم قال واحمد الله على حمايته عن مثل هذا المقالة و  
 الهداية في مقام الضلال التبيين التاسع هو هذا و  
 قصد بذلك امرين احدهما ازالة توهم ان لا يكون  
 الحدث المعتبر في مفهوم الفعل كلياً اذ قد يسند  
 الى شخص ولا يقوم بالشخص الا حدث مفقود شخصي  
 الحدث في مفهومه وانما هيما تحقيق انه يجزئ به دون  
 مدلوله الحرف والمراد بقوله الفعل يعني مدلوله او الفعل لغة اعني  
 الحدث واللام للعهد حتى يخصه بما هو المعتبر في مفهومه  
 ووجه جناح الى ضرب من التكلف في الضمير المرفوع ارجع  
 اليه في قوله فيجزيه دون الحرف ويشتبه ان لا  
 يمنع نفسي تصويره من وقوع الشركة فيه انه على وجه غير  
 في مفهومه قد يتحقق في ذات متعددة فلو كان  
 المعتبر في مفهومه جزيئاً لم يتحقق في ذات متعددة  
 اصلاً والالهام الوصف الواحد بالشخص في ذات  
 متعددة فالمراد بالتحقق في ذات متعددة القيام  
 بها لا الصدق عليها بل عليه قوله فجاز نسبة الخافي  
 منها يعني ان نسبة الخافي منها ليس لاعتبار حدث  
 خافي فيه حتى يكون مدلوله متخصاً بل الاعتبار امر  
 جاز نسبة الخافي واسار بكلمة قد الجزئية الحكم  
 اذ من الافعال ما لا يتحقق الا في ذات واحدة وفيه نظر  
 او اشار الى تحقيق التحقيق كما في قد يعلم الله وبما قرنا

في الثاني  
 قرنا ان الواجب ان نسبة الفعل ليس لان المعتبر في مفهوم  
 الشخص وليس المقى بيان انه يقع نسبة الى شيء اذ دفع  
 ما افيد ان تحقق الفعل في ذات متعددة لا يستلزم  
 صحة نسبة الخافي منها بل لا بد من اثبات الاستقلال  
 لمفهومه وتلك الذوات ايضا الا ترى ان معنى  
 الحرفية يتحقق في امور ويتحقق فيه امور ولا نسبة  
 لمعنى ولا اليه ووجه تفرع قوله فيجزيه عما سبق  
 مع ان صحة الاخبار به فرع الاستقلال ان كلمة  
 المفهوم يستلزم الاستقلال اذ ليس لنا على غير مستقل  
 ومعاني الحروف كلها جزئيات ووجه تفرع قوله دون  
 الحرف ان يتكلف ويعبر في فعل الفعل على مستقل اي  
 دون الحرف وانما لم يجز بالحرف اذ تحصل مفهومه  
 وتعينه انما هو بالحصول له ويثبت له فلا يعقل اثباته  
 لغيره لان الاثبات لغيره فرع ان يكون له حصوله بنفسه  
 فقوله بالحصول له بيان للواقع لا مدخله في التعليل و  
 في هذا الدليل بمعنى المباحث السابقة في التبيين السابق فذكر  
 واعلم اننا حملنا ما ذكره في التبيين الثاني من وجه عدم  
 الاخبار عن الفعل والحرف ما ذكره في هذا التبيين من وجه  
 عدم الاخبار بالحرف ووجه الاخبار بالفعل على ما هو  
 التحقيق المشهور من ان عدم الاخبار عن الحرف به  
 لعدم الاستقلال وعدم الاخبار عن معنى الفعل

يستصحب ما

مدلوله



بتمامه لعدم استقلاله وكذا على جزئه الذي هي النسبة و  
 عدم الاخبار عن الحدث لان النسبة التي اغتبرت في  
 مفهوم الفعل تنبع ان يسند الى الحدث فاجتهدنا الى  
 تلكهات كثيرة في كلامه والذي يطعن فيه القليبية  
 ما ذكره وجه اخر ما هو المشهور وانما لا يجزى عن الفعل  
 والحرف لانها لا على معنى باعتبار كونه ثابتا للفعل  
 واللفظ الذي اعتبره لانه على المعنى باعتبار كونه ثابتا  
 للفعل لا يجزى عنه اذ لا ينبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للفعل  
 شئ بل ينبت شئ باعتبار كونه الغير ثابتا له فالأخبار  
 عنها بخالفها هو الغرض من وضعها وهو افادة ثبوت  
 معناها للفعل فامنع الاخبار عنها ولم يقع في اللغة  
 واماز الفعل عن الحرف مع انها شريك في ان الغرض  
 من وضعها افادة ثبوت معناها للفعل بان معنى  
 الفعل كلي لا يتعين ثبوت ما يفيد الامر هو ثابت له بل  
 يختلف غيره فيفيد الاخبار به بخلاف الحرف فاذن معنى مفهوم  
 لما ثبت له ووضع لم يخصه معنى يتعين بما ثبت له وليس  
 ما وضع له محملا لغير ما ثبت له اصلا فيبعد استفادة  
 معناه من لفظه يتعين بثبوته لما ثبت له فيلغو الاخبار  
 به فلذلك لا يجزى بالفعل دون الحرف ورح لا يجعل هذا  
 البنية لبيان امر بل لجرد بيان وجه ان الفعل يجزى  
 دون الحرف مع اشتراكهما في الدلالة على المعنى باعتبار

تجاوزها

باعتبار الثبوت الغير البنية العاشر هو هذا في خبر الغالب  
 اي في تحقيق مفهومه فظاهر هو موضوع لجميع خبريات  
 مفهوم ما تقدم ذكره سواء كانت خبريات اضافية  
 او حقيقيه كما تنقضية كثرة رجوع الى المفهوم ككلمة  
 المتقدم ذكرها وهي تعد الفول بالخوز او موضوع  
 خبريات مفهوم شخصي تقدم ذكره بناء على ما عده  
 من اخبار موضوع الاستحاضة ونظمه كل طائفة في سلك  
 وطرد افراد نوع واحد في حكم واحد من الامور المهمة  
 التي قلما يتجاوزها لينة العربية وكذا في كل كلمة اي في  
 الجملة وهو اذا كان راجعا الى الكلي نظر لانه يجوز ان  
 يكون موضوعا له فيكون كليا وان يكون مجازا فيه  
 فلا يكون كليا وفي بعض النسخ في كل كلمة وشخصية اي  
 في انصافه بكلا الوصفين بناء على رجوعه الى الشخصي  
 تارة والى الكلي اخرى نظر لان كل كلمة دائرية الوجود  
 والعدم او في كل كلمة وشخصية اذا كان راجعا الى الكلي  
 نظر واليه ذهب سيد المحققين فيما نسب اليه من الحكي الى  
 حيث قال انما اذا كان المرجوع اليه متخصا فلا بحث  
 في جزئية واما اذا كان المرجوع اليه كليا عاما في كل كلمة  
 وجزئية بحث وبما ذكرنا انفتح معطوف قدس سره من هذه  
 الحاشية فظهر بطلان ما ذكرنا وجه البحث ان الكلي  
 المذكور من حيث انه متشخص في الذهن بذكره سابقا

وجه النظر ان الخبر مطلقا هو كان  
 الغالب او الكلي او المماثل موضوع  
 الغالب من شخصيات وضعا كليا عاما  
 سهل من شخصيات وضعا كليا عاما  
 فقد علم منه ان في كل كلمة واحدة  
 باعتبار نوع وضع كل واحد موضع  
 افراد مفهوم الواحد الغالب  
 المذكور نفسا

مقصوده بيا



هل هو جزئي اولاد لا يخرج ان يشبه مثله على احد فضلا  
عن الحق حتى ينظر الشبهة واما اننا لم فتأمل حتى يظهر  
لك ان القول النجوا هو من فوات رعاية الطرف فيعلم  
وجه كونه جزئيا في مقام التفسير بوضع الضاب والمشتبهات  
مع كثرة استعمال الغائب منها في الكلام هذا التحقيق  
الذي سبق به الوعد وافاد لك ان قول الحق  
في ضمير الغائب وكلية نظر اشارة الى النظر في امرى لا في  
كلية فيكون وكلية عطف على سبيل التفسير ودفع  
عن كلام الحق ما افيدانه اذا كان كلية ضمير الغائب  
جزئية محل تردد يكون التفسير السابق محل تردد دلالة  
ان كان كلما اختل حصر مدلوله كلي فاذكر وان كان  
جزئيا يختل حصر مدلوله جزئي فاذكر مخرج الضمير الغائب  
عن التفسير على ان فيه انه داخل في الضمير فكيف يخرج عن  
التفسير اذا كان جزئيا فالاولى ان يقول اذا احتل ان  
يكون الضمير الغائب كلما يظهر صحة التفسير اذ على تقدير  
كلية تحتل نفسا من كلامها وقبل معنى كلام الحق ان  
كلية ضمير الغائب كما قيل انه موضوع لفهم كل السبيل  
في الجزئي نظرا بناء على ما سبق تحقيقه وفيه ما افيد  
ان هذا النظر لا يخرج الضمير الغائب وقبل ضمير الغائب قد  
يرجع الى الشخص فيكون جزئيا وقد يرجع الى الكلام فيكون  
كلما والحكم بكونه جزئيا مطلقا بطل الحق انه قد يكون

يكون كلما وقد يكون جزئيا على ما حققه سيد المحققين  
في حاشيته شرح المطالع وانا جعله الحق في التفسير جزئيا  
مطلقا نظرا الى ان التراتبية اللغة جعل المفردات مطلقا  
من المعارف واعتبر واقع الجزئية بناء على توهم  
الموقف بما وضع لشيء بعينه وبعد اعتبار تقدير  
الاستعمال بعد اللام وجعلها لبيان الموقف من الوضع لاصلة  
لهم اشارة الى ما هو الحق فيه بالتأمل في جزئية وكلية الحق  
ولا يخفى ما فيه من البعد على انه يرد عليه ما ذكر ان قولهم  
الموقف بما وضع لشيء بعينه ليس معناه لشيء متخفى  
بل ما اعتبر فيه تقييد سواء كان كلما او متخفا هذا  
ولو جعل هذا القول الحق فتأمل امر بالتأمل يظهر  
له وجه اختياره في التفسير كما ان اسبب توجيهه  
الحادي عشر هو هذا لما كان في كتب التوبة شبهة مشهورة  
وهو توهم كون بعض الاسماء اللازمة الاضافه حروفا  
لنوع ان التام المضاف اليه فيها عدم دلالة هادونه  
وقد ذكر في التفسير ما يمكن المعارف به ان يدفعه  
هو ان معنى الحرف جزئي فان المعارف لو توجه ادبي  
توجه حرف انه لا يلزم هذه الاسماء على تفسير الحرف  
نسب عليه لئلا يفوت اذ يمكن ان ينفصل عنه في ملاحظة  
التفسير ادسوق التفسير لموقف الانقسام لا دفع الشبهة  
وله دفع اخر وهو ان التام هذه الاسماء لان ما هو ظرف  
المضاف اليه في



موضوعها يتوقف عليه لا لانه متوقف عليه ولما  
كان هذا فرقا بينا اوجب الى الفهم ما اشتهر بخصه بالذكر  
فقال ذو وفوق مفهومها على انها بمعنى صاحب  
علو والمعتبر في الكلمة الموضوع له فهذا اخلاص في قسم  
ما دلوه على ابدان كانا الاستعمال في بعض الاوقات  
الاجريبي اي جريبي حقيقي كما اذا قبل زيد ذو  
المال فيجعل اضافة ذو للمهد وانما جعلنا قوله جريبي  
بمعنى ما هو بمنزلة لان المعتبر في الكلمة والجريبي  
الوضع الافرادي ولهذا صرح جعل ذو وفوق كلين ايضا  
والظان يقول وان كانا استعمالا جريبي الالة  
بنه على ان المستعمل جريبا لا يكون الاجريبا والجمع  
بي الجريبي والكلمة في الاستعمال ازالة ما عسى ان يتوهم  
توهم ان ذو وفوق قد يكون كلبا وقد يكون جريبا اذا  
استعمل في جريبي بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل  
فيه العهد ايضا موضوع له الالة المعتبر هو الموضوع  
له بالوضع الافرادي وبما قرنا لك كلامه اندفع امور  
احدها ان ذو قد يستعمل في الكلى نحو جاء رجل ذو مال  
واستغنى في دفعه عما قبل ان المراد بالجريبي الاضافي  
لانه مع بعده عن الفهم شيئا وقد قبل به الكلى الحقيقي  
ود عليه ان الاستعمالها جريبي الصلا لا يوجب عدم  
كلمتها حتى يدفع ذلك الوهم وثانها ما ذكرنا انها لا

لا يستعملان جريبي اصلا لان استعمالها ابد في الموضوع  
حاله وعرف الموضوع لهذا الكلى بعد فهم منها من الاضافة  
وثالثها ما افيد ان عدم ~~توهمها~~ الاجريبي يستلزم  
كونها مجازين لاحقيقة لها فينبغي ان لا يشبه وجود  
المجاز بلا حقيقة كمال اشتهارها ولا يحتاج الى ان  
تتملك في اثبات المجاز بلا حقيقة الى امثلة نادرة  
ورابعها ان قوله لو وفوق الاضافة لا يشبث انها لا  
يستعملان الاجريبي حقيقي لان الاضافة لا  
تستلزم شتم المضاف وخاسها ان قوله لا يستعملان  
الاجريبي بنا في قوله فلا يكونان جريبي وقوله  
فلا يكونان جريبي يقتضي فلا سوف بمعنى فلا يكون  
ذو وفوق جريبي لكن هذا انما يكون مملا  
لو وضعها سابقا بالكلمة لكن وصف مفهومها بها  
وكانه اعتمد في هذا التفرع على اشتهار ان اتصاف  
المعنى الكلية يستتبع اتصاف اللفظ بالعرفي وجعل  
الفهم لمفهومها يعني عن هذا التوجيه الالة خلاف  
السوق لا ينبغي ان يجعل هذا التنبه لبيان ان لفظ  
ذو وفوق بناو على عرض استعمالها في الجريبي  
يسمى جريبا لا ينبغي عنه التنبه الثاني غير لا يربط  
اي لا يوقع في الوية تعاورا الالفاظ وتناوبا  
اي وقوع بعضها مكان بعضا بالتميز او لفتق في الوضع

استعمالها

تحتاج الى التفسير  
بجملتها في بعض  
الامور



التركيب فيجعل المعنى المستعمل في الجوف جزئيا والفعل المستعمل  
 في المعنى الاسمي سها واسم الاشارة المستعمل في المعنى المجازا  
 كلما اذ المعنى الوضع الافرادي ولهذا جعلنا اذ وفوق  
 كليتين فهذا التنبيه بقرينة الدليل على التنبيه السابق  
 وما افيد انه يحتمل ان يكون المنوع عن الوقوع في ظرف  
 اتحاد المعنى غير محتمل اذ الوقوع في ظرف اتحاد المعنى  
 مطلقا غير ممنوع وفي ظنه وضعا لا يدفعه قوله اذ  
 المعنى الوضع والله اعلم بالصواب واليه المرجع  
 والمآب اللهم متع به طالبي رضاك وغفر لكل من  
 اشتغل به وافتح عليه ابواب عطاك مولانا  
 عصام الدين

تمت هذه النسخة الشريفة كتبها تواب  
 اقدام الطلبة والصلحاء وغبار  
 محاسن العلماء والفقهاء اللهم  
 افتح ابواب العلوم لكاتب  
 هذه النسخة ولقارئها  
 وجميع الطلبة والوجهة  
 حسنة في سنة  
 في شهر ربيع الثاني  
 اعني ابراهيم باشا  
 في حاشية كبر

